www.facebook.com/ZaitonMagazine - zaiton.mag@gmail.com - www.zaitonmag.com
محلية اجتماعية ثقافية نصف شهرية مستقلة السنة الرابعة | 15 تموز 2017

زيتون

العدد: 159

الحياة في إدلب

في غياب الكهرباء أو حضورها.. لا بديل عن الجباية لحل أزمة مياه سراقب

انتهى العقد الموقع بين وحدة مياه سراقب ومنظمة كرياتيف في أواخر نيسان الماضي، والذي بدأ العمل به في شهر تشرين الثاني من العام الماضي، ومازالت مدينة سراقب تعاني من انقطاع المياه باستثناء بعض الضخات الخجولة في حال توفر الخط الانساني.

غسان شعبان

تعاون المواطنين هو الحل الامثل

وفي متابعة للمشكلة قال رئيس المجلس المحلي في سراقب «إبراهيم باريش»: «أصدر المجلس قراراً يقضي بدفع مبلغ ١٠٠٠ ليرة سورية شهرياً على كل مشترك لدى وحدة الكهرباء في المدينة، لصالح وحدة المياه، وذلك اعتباراً من بداية شهر تموز الحالي، والهدف من هذه الخطوة هو استمرار عملية الضخ».

وأوضح مدير وحدة المياه في سراقب « يحيى الخضر» لزيتون آلية الجباية الحالية قائلاً: « بعد التواصل مع وحدة الكهرباء أوضحت بأن عدد المشتركين يبلغ ٦٥٠٠ مشترك تقريباً، وقد تم التنسيق مع وحدة الكهرباء في قرار الجباية الجديد، كما تعهد المجلس المحلي بإكمال المبلغ في حال النقص، علماً أن تكلفة الضخة الواحدة تبلغ ٢ مليون ونصف ليرة سورية».

وأشار مدير وحدة المياه إلا أن الحل الأمثل يكمن في تعاون المواطنين مع وحدة المياه في موضوع الجباية، ويعتبر قرار الجباية أخر حل، إن لم يتم الالتزام به فأزمة المياه مستمرة.

من جانبه يرى المواطن «احمد الأبرش» أن خطوة الجباية التي قامت بها الوحدة بالتعاون مع المجلس المحلي، خطوة صحيحة وضرورية لتوفير المياه وخاصة في هذه الأيام الحارة، وان مساهمة الأهالي بدفع مبلغ ١٠٠٠ ليرة شهريا أفضل من ان يقوموا بشراء الصهاريج بأسعار مرتفعة.

دور الخط الإنساني

أوضح مدير وحدة المياه في سراقب، أن الخط الإنساني مأجوراً وليس مجانياً، وأن الوحدة تدفع شهرياً ما يقارب الـ ٣ مليون ليرة سورية شهرياً، في حال توفر الخط طوال الشهر، حيث يبلغ سعر الكيلو واط الساعي الواحد ٣٥ ليرة سورية، مؤكداً أنه في حال عودة الخط الإنساني ستقوم الوحدة بشراء مادة الديزل وتخزينه، مبيّناً أن كل ساعة ضخ تتطلب استهلاك ١٠٠ لتر مازوت.

وقال «الخضر»: «في حال توفر الخط الإنساني ٢٠، لا يمكن تشغيل سوى بئرين من أصل ٧ آبار في المحطة المركزية، والتي تغطي نسبة ٧٠٪ من المدينة، ولذلك لجأت الوحدة إلى استثمار هذين البئرين في تعبئة الحلة التي تتسع لـ ٣٠٠ متر مكعب، بينما تقوم صهاريج المجلس الأربعة بتزويد المواطنين بالمياه، وبسعر رمزي يبلغ ٣٠٠ ليرة سورية، في الوقت الذي يبلغ سعر المتر المكعب الواحد لدى الصهاريج الخاصة ٨٠٠ ليرة سورية، بينما يمكن للخط ٢٠ تشغيل الآبار الأربعة الموجودة في المحطتين الغربية والجنوبية والتي تغطي الـ ٣٠٪ المتبقية من قطاعات المدينة».

ورغم وجود أربعة صهاريج لنقل المياه لدى المجلس المحلي، إلا أن «حسين الإبراهيم» أحد أهالي سراقب، يرى أن هناك مشكلة في قلة عدد الصهاريج الأربعة المخصصة من قبل المجلس المحلي لنقل المياه إلى الأحياء التي لا تصلها الشبكة، لكن تلك الصهاريج تتأخر بالوصول في أغلب الأحيان بسبب زيادة الطلب عليها.

أما بالنسبة لخط التفريغ الحيوي ٢٣٠، قال «الخضر»: «في حال تم تزويد المناطق المحررة بالخط ٢٣٠، فمن شأنه توفير ضخة كل يومين لكافة أحياء المدينة، شرط تأمين الديزل الاحتياطي من عملية الجباية، وفي هذه الحال تتوفر المياه بشكل كافي وتُحل المشكلة كلياً».

وبيّن رئيس المجلس المحلي أنه بالنسبة للمواطنين الغير مشتركين بالكهرباء، سيتم تخصيص فريق جباة بالتعاون مع وحدة المياه لجمع الجباية وتعاون المواطن هو الأهم في تقديم الخدمة وحل المشكلة من جذورها، كما ان هناك تواصل مستمر مع بعض المنظمات الداعمة للتعاقد معها وانهاء المعاناة التي يمر بها اهالي سراقب وخاصة ايام الحر في فصل الصيف.

ويشكك «محمد التلاوي» بجدوى الضخات المتقطعة التي لا تؤمن الضغط اللازم للوصول إلى كامل البيوت قائلاً: «إن المياه في أغلب الأحيان تصل قوية إلى بداية الحي، أما البيوت التي تكون في آخر الحي فلا يصل الماء لها، وإن وصل يكون ضعيفاً، ما يضطر الأهالي لاستعمال المضخات لسحبها إلى الخزانات».

ويبقى صراع فصيلي حركة أحرار الشام وهيئة تحرير الشام حول موارد الكهرباء، وما تبع هذا الصراع من قطع لخطوط الكهرباء الإنسانية، هو العامل الأبرز اليوم، في انقطاع المياه عن المناطق المحررة التي يفترض بتلك الفصائل أن تقوم بخدمتها وحمايتها.

تعاون الأهالي يحسن أداء الشرطة في سراقب

قلة الامكانيات والعناصر، وكثرة الفصائل العسكرية الذي خلق نوعاً من الخلط في الاختصاصات الأمنية في بداية التأسيس، إضافة إلى تعدد الجهات القضائية وعدم جسم يجمع قوى الأمن وينسق فيما بينها، بالإضافة إلى بعض الأفكار الراسخة في أذهان الأهالي عن تصرفات شرطة النظام سابقاً، أهم معوقات عمل جهاز الشرطة في سراقب كما يراها مدير المركز فيها «عواد»، مضيفاً أن مسؤولية ضبط الانفلات الأمني تقع على عاتق الجميع، ولا سيما في ظل تداخل السلطات وتعدد الفصائل، وأن من الجائر مطالبة الشرطة بضبط الحوادث الأمنية التي تقع، مشيراً إلى أن الحل يكمن في تكامل الجهود ما بين الشرطة والفصائل والمدنيين.

من جهته يرى رئيس المجلس المحلي في مدينة سراقب «ابراهيم باريش» أن للشرطة الحرة دور هام في المدينة كونها الجهة التي تهتم بفرض الأمن وتسير الدوريات الأمنية وترعى تنظيم حركة السير، إضافة لدورها بمساندة عناصر الإسعاف وعناصر الدفاع المدني أثناء الحوادث والتنسيق معهم، فضلاً عن مساعدتها للمجلس المحلي بأعماله ونشاطاته ضمن المدينة.

ونتيجة لتعاون الأهالي ورغبتهم بالاعتماد على مراكز الشرطة في تقديم الشكاوى وحل الخلافات والحوادث اليومية، بالإضافة إلى تسيير معاملاتهم الخاصة وحماية ممتلكاتهم من خلال الدوريات الليلية في الشوارع الرئيسية وتنظيم الضبوط اللازمة وإحالتها للمحاكم، تحسن وضع الشرطة الحرة في سراقب بحسب «عواد».

وعقب الحوادث الكثيرة التي حصلت مؤخراً جراء سرعة الدراجات النارية، وما رافقها من شكاوى الأهالي من رعونة بعض الشبان المراهقين، قام مركز الشرطة في مدينة سراقب بتنظيم حملات توعية للحد من الحوادث المرورية، وبتسيير دوريات لمنع السرعة والتشبيب من قبل سائقي الدراجات.

وأوضح «عواد» أن مركز الشرطة قام بالتنسيق مع المحكمة الشرعية والفصائل العاملة في المدينة لاتخاذ القرارات المناسبة وتنفيذها لعودة الهدوء للمدينة، كما قام خلال شهر رمضان وفي أيام العيد بتنظيم حركة المرور وإنشاء حواجز على مداخل الأسواق لمنع دخول السيارات الكبيرة التي تسبب الازدحام، إضافة إلى منع المحلات التجارية من بيع المفرقعات خلال العيد لحماية الأطفال وعدم إزعاج الأهالي، مشيراً إلى أن هناك نتائج ملموسة من قبل الأهالي، فلم يتم تسجيل أية حوادث للدراجات النارية منذ بدء الدوريات المكلفة بملاحقتها.

وأكدت إحصائية لمركز شرطة سراقب أن حالات الخطف والجريمة قد انخفضت إلى نسبة ٨٠٪ ضمن المدينة، إضافة إلى انخفاض السرقات والحوادث المرورية، وسجلت الإحصائية أن عدد الضبوط خلال الشهر الماضي تراوح ما بين ٣٠ إلى ٣٥ ضبطاً، إلى جانب العديد من المصالحات بين الأهالي.

عمل المحاكم والقانون العربي الموحد

ومع ما تردد حول اعتماد هيئة القضاء الإسلامي التابعة لحركة أحرار الشام للقانون العربي الموحد، وما يتبعه هذا التبني في تبلور العملية القضائية قال عضو ادارة تجمع المحامين في سراقب «أحمد باكير» لزيتون: «فكرة تطبيق القانون العربي الموحد ليست جديدة، ولكن حتى الآن لم يتم تطبيقه أو اعتماده بشكل رسمي في المحاكم والقضايا العامة، ويعتبر تطبيقه حالة مثالية للمحاكم كي لا يكون هناك خلافات في الأحكام ما بين قانونية وشرعية، كما يساهم بشكل كبير في توحيد المرجعية القضائية وتوحيد الحكم القضائي وضبط القضاء وتنظيمه في كافة محاكم المناطق المحررة».

آراء الأهالي

عبر الكثير من أهالي مدينة سراقب عن رضاهم تجاه أداء جهاز الشرطة في الفترة الأخيرة، فقال «أحمد حاج عبد الله» لزيتون: «وجود الشرطة الحرة والاعتماد عليها في قضايا عديدة وأهمها المشاكل التي تحدث بين المواطنين، أصبح ضرورة ملحة وهذا ما تم ملاحظته خلال الفترة الماضية من نشر الأمن والحد من السرقات».

من جهته قال «ياسر قدور»: «نظراً لأن الشرطة تعتبر جهة مدنية وليست عسكرية، يجب إعطائها الثقة الكاملة ومنحها السلطة لتمكينها من تنظيم أمور المدينة، وعلينا تحمل المسؤولية معها، للحد من الفوضى والمساهمة بشكل فعال في إدارة المدينة».

كهرباء سراقب.. قرارات شجاعة ومشروع لإنارة طرقاتها

كان لخلاف هيئة تحرير الشام، وأحرار الشام على إدارة قطاع الكهرباء في المناطق المحررة، في ١٨ حزيران الماضي، تأثيراً كبيراً انعكس سلباً على معظم القرى والمدن في ريف إدلب، غير أن لسراقب وضعاً خاصاً، تمثل بنزاع بين الطرفين على الجهة التي ستكون مسؤولة عن تغذية المدينة، والذي لم يتم حله حتى الآن.

قرار شجاع

في السابع من تموز الجاري، أعلنت وحدة كهرباء سراقب عبر صفحتها الرسمية على موقع التواصل الإجتماعي فيس بوك عن بدء تغذية المنازل بالتوتر طالما وجد، ابتداءً من ٨ تموز الجاري، متغاضيةً عن الاجتماعات والتخبطات في موقف المتخاصمين، ومبديةً استعدادها لتقديم كافة السجلات المطلوبة، ودفع ما يترتب عليها من مبالغ مالية للطرف الذي سيتم الاتفاق معه فيما بعد.

وجاء هذا الإعلان بعد طلب الهيئة العامة للخدمات من الوحدة انتظار حل الخلاف، وهو ما قوبل بالرفض من قبل الوحدة.

مشاريع أُنجزت وأخرى قيد الإنجاز

مدير وحدة كهرباء سراقب "حسن الحسن" قال لزيتون: "تم تزويد الأحياء الجنوبية بمولدات المجلس المحلي، كما تم تزويد حي المركز الثقافي بمولدة باستطاعة ٢٥٠ kva، وقريباً سيتم وضع مولدة استطاعتها ٢٥٠ kva في مركز المهدي لتغطية ما تبقى من الأحياء الجنوبية، وغطت الكهرباء أكثر من ٨٠٪ من المدينة".

"محمد صطوف" من أهالي الحي الجنوبي بمدينة سراقب قال لزيتون: "بقي الحي ما يقارب الـ ٤ أشهر دون كهرباء، وكان الوضع صعباً، ولكن بعد تغطية الأحياء الجنوبية بمولدات المجلس أصبح الوضع أفضل بكثير من السابق".

مشروع جديد لإنارة الطرقات

انتشرت مؤخراً وبشكل محدود في مدينة إدلب وريفها، المصابيح التي تعمل بالطاقة الشمسية كبديل للمصابيح الكهربائية، وعما قريب ستبدأ وحدة كهرباء سراقب بتركيب هذه المصابيح المقدمة من منظمة "كومنيكس" بالتعاون مع المجلس المحلي لمدينة سراقب وريفها.

وستبدأ وحدة كهرباء سراقب بتنفيذ المشروع فور وصول المواد اللازمة من قبل

المنظمة، ضمن عقد مدته ٣ أشهر، وسيتم من خلاله تنوير ٩ شوارع رئيسية و ٥ شوارع فرعية، من بينها شوارع "الجزيرة، البلدية، أبو الظهور، الحوارة، السوق، الأفندي، مدرسة الصناعة، ثانوية البنين، الهلال، مشفى الحسن"، وسيكون العمل على مرحلتين سيتم تزويد ٥ شوارع بالمصابيح في الأولى، و ٤ شوارع في المرحلة الثانية، بحسب "الحسن".

وأوضح الحسن أن كلفة كل وحدة إنارة تبلغ ٢٣٠ دولاراً أمريكياً، تشمل تكلفة لوحة طاقة شمسية، وبطارية ٧٠ أمبيراً، وخلية ضوئية وكابل توصيل، ودارة حماية لإيقاف الشحن، مبيّناً أن عدد وحدات الإنارة المتفق على تركيبها ضمن العقد هي ١٧٦ وحدة، وستبلغ المسافة بين الوحدة والأخرى ٥٠ متراً.

أكد مدير وحدة كهرباء سراقب أن هناك وعوداً بإيصال الخط الإنساني للمؤسسات الخدمية فقط، ودعم هذه المؤسسات به حال توفره، ولاسيما وحدة المياه التي تعاني بشكل كبير في الوقت الحالي.
بينما أوضح رئيس المجلس المحلي لمدينة سراقب "إبراهيم باريش" أن المجلس يسعى بالتعاون مع وحدة الكهرباء لاستجرار الخط الإنساني، لما له من أهمية في توفير الخدمات الأساسية والضرورية للأهالي، على الرغم من عدم قدرتهما على توصيله للمنازل بعد الخلاف الذي حصل بين الهيئة العامة للخدمات ومديرية الخدمات العامة، والذي كان قد تسبب بانقطاعه.

انقطاع الخط الإنساني وتأثيره على المؤسسات الخدمية

انقطاع الخط الإنساني وتأثيره على المؤسسات الخدمية
أكد «الحسن» أن هناك وعوداً بإيصال الخط الإنساني للمؤسسات الخدمية فقط، ودعم هذه المؤسسات به حال توفره، ولاسيما وحدة المياه التي تعاني بشكل كبير في الوقت الحالي.
بينما أوضح رئيس المجلس المحلي أن المجلس يسعى بالتعاون مع وحدة الكهرباء لاستجرار الخط الإنساني، لما له من أهمية في توفير الخدمات الأساسية والضرورية للأهالي، على الرغم من عدم قدرتهما على توصيله للمنازل بعد الخلاف الذي حصل بين الهيئة العامة للخدمات ومديرية الخدمات العامة، والذي كان قد تسبب بانقطاعه.

في حال اتفاق الفصائل.. كمية مضاعفة من الكهرباء لأهالي الدانا

أكدت وحدة كهرباء مدينة الدانا في وقت سابق أن لا أمل لديها ولا حلول لمشكلة الكهرباء في المدينة إلا بعودة الكهرباء النظامية إليها، إلا أنها رأت بصيصاً من الأمل في المشروع الذي طرحته الهيئة العامة للخدمات (التابعة لحركة أحرار الشام الإسلامية)، لتغذية المدينة بالكهرباء النظامية، عبر شبكة مولدات القطاع الخاص، في وقت رأى فيه المجلس المحلي أنها لا تتعدى الحبر على الورق.

محمد جراح

مشروع بانتظار التفعيل

مسؤول من الهيئة العامة للخدمات رفض ذكر اسمه قال لزيتون: «عملنا على إيصال الكهرباء إلى أغلب المناطق المحررة كخطوط توتر إنسانية لضخ المياه ومن ثم المنازل، ومن بينها مدينة الدانا، وهناك بعض المشاريع قيد الإنجاز، ولكن بالنسبة لمدينة الدانا وما حولها فقد واجهنا عائق أن محطة تل الكرامة المغذية للمنطقة تخضع للإدارة العامة للخدمات (التابعة لهيئة تحرير الشام)، وهي تعارض تغذية الأمبيرات، ولكن سيتم الاتفاق معها خلال فترة قصيرة».

وأوضح المسؤول أن شبكة الكهرباء العامة في المدينة جيدة، إلا أنه من الصعب تغذيتها، وذلك نظراً لاحتمالية حدوث تجاوزات عليها واستجرار تيار كهربائي ضخم، ولذلك تم الاستعاضة عن تغذية الشبكة العامة بالتغذية عبر الأمبيرات على نفس خطوط المولدات الكهربائية، بحيث تكون الكهرباء جيدة جداً، وفي الوقت ذاته يكون الاستجرار ضمن الحدود المعقولة، ويتم الحفاظ على استمرارية التغذية الكهربائية.

وبالنسبة للأهالي سيحصلون على ضعف الكمية التي كانوا يحصلون عليها من المولدة وبنفس السعر تقريباً، إذ سيكون سعر الأمبير الواحد ٢٠٠٠ ليرة سورية شهرياً، وستكون مدة التشغيل ٦ ساعات يومياً، وهي قابلة للزيادة وبالسعر نفسه في حال استجرار الكهرباء بكمية أكبر من النظام، وهو أمر يحصل كثيراً ويتم فيه التغذية لأكثر من ٩ ساعات، بحسب المسؤول في الهيئة العامة للخدمات.

وأكد المسؤول أن الهيئة العامة للخدمات قامت بدراسة مسافات الكابلات التي ستغذي المولدات، وأن العمل على التغذية سيتم خلال أيام قليلة جداً.

وأكد مدير وحدة كهرباء الدانا «أحمد النجار» لزيتون أن هذا المشروع سيخفف النفقات على الأهالي بنحو ٧٠٪، وسيؤمن لهم تغذية يومية بالتيار الكهربائي لمدة لا تقل عن ٣ ساعات عبر المولدات الخاصة، وذلك في حال انقطاع الكهرباء النظامية.

رأي المجلس

بالنسبة للمؤسسات الخدمية منذ انقطاع الكهرباء عن منازل مدينة الدانا في حزيران ٢٠١٣، والخط الإنساني يتراوح بين الانقطاع والوصول، والاستفادة منه تقتصر على بعض المؤسسات الخدمية كالمياه والمخابز والمشافي.

مدير المكتب الخدمي في المجلس المحلي لمدينة الدانا «خالد نوادى» أكد في حديث لزيتون بأن وضع الخط الإنساني المغذي لآبار المياه في المدينة في الوقت الحالي جيد.

أما بالنسبة للمنازل والشبكة العامة فقال «نوادى»: «لا يمتلك المجلس المحلي في الدانا مولدات خاصة لتغذية المنازل بالكهرباء، وتخفيف عبء المصاريف عن الأهالي، وهناك بعض القطاعات في المدينة تفتقد لوجود الكابلات الكهربائية فيها نتيجةً لسرقتها، وقد تم رفع دراسات لصيانة الشبكات المهترئة للهيئة العامة للخدمات، وسيتم العمل على صيانتها في أقرب وقت».

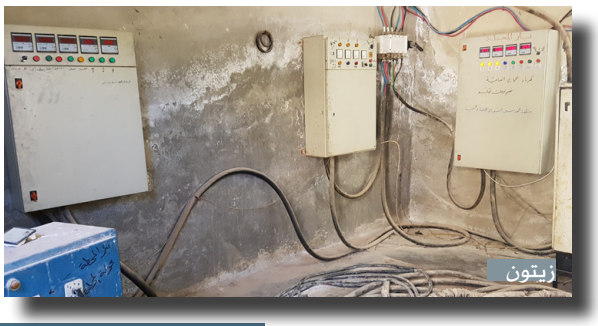

الجباية ورأي الأهالي فيها

«يوسف الصافي» من سكان القطاع الغربي بمدينة الدانا قال لزيتون: «وضع شبكة الكهرباء في قطاعنا جيدة، وننتظر وصول الكهرباء سواء أكانت على شبكة الكهرباء العامة أو على شبكة المولدات الخاصة، ونحن مستعدين لدفع الجباية إن تم توصيل كهرباء الخط الإنساني».

بينما أكد «احمد السيد» من سكان القطاع الجنوبي في الدانا لزيتون عدم إمكانية توصيل كهرباء الخط الإنساني على شبكة الكهرباء العامة في القطاع الجنوبي، وذلك لأن أغلب الخطوط والكابلات مسروقة وغير موجودة، وفي حال تم توصيل الكهرباء فسيكون حصراً عن طريق شبكة المولدات الخاصة.

وحدة مياه الدانا: الصهاريج هي الحل

نقص تدفق الآبار وضعف استطاعة محركات الضخ الموجودة، وبُعد الآبار والمحطة عن المدينة، والجر بالإسالة المعتمدة على ضغط الخزان نتيجةً للتموضع الغير مناسب له، بالإضافة إلى فشل عملية الجباية بالتزامن مع انقطاع الخط الإنساني وتضاعف عدد السكان، هي أسباب مشكلة المياه في مدينة الدانا بريف إدلب الشمالي، والتي تعود إلى ما قبل الثورة.

مدير وحدة المياه في الدانا «علي الجرو» قال لزيتون: «بعد انتهاء المشروع السابق مع منظمة المهندسين السوريين للإعمار والتنمية، ودعم منظمة الهلال الأحمر القطري لمدة ٤٠ يوماً فقط، وعدم تجاوب المنظمات مع المشاريع والدراسات المقدمة من قبل المجلس والوحدة، ومع تضاعف عدد السكان، وإحجامهم عن دفع الجباية، بسبب عدم ثقتهم باستمرار عملية الضخ، لاسيما مع تقطع الخط الإنساني وعدم استقراره وعشوائيته، زاد من حدة مشكلة المياه في الدانا».

وأضاف «الجرو»: «توفر الخط الانساني المنتظم من شأنه أن يحل المشكلة بنسبة ٦٠ إلى ٧٠٪، حيث يمكن في هذه الحالة تقسيم المدينة إلى ثلاث قطاعات ينال كل قطاع منها عشرة ضخات في الشهر الواحد، وهو ما يكفي في حال تحلي الأهالي بالمسؤولية في استهلاك المياه».

بينما رأى رئيس المجلس المحلي في مدينة الدانا «محمود نجار» في حديث لزيتون أن الجباية متدنية جداً بسبب قلة ساعات الضخ، وأن دراسة الجباية أجريت وتم على أساسها فرض مبلغ ٢٠٠٠ ليرة سورية شهرياً، وكان تجاوب الأهالي ضعيفاً جداً.

وأوضح «نجار» أنه قد تم تقديم عدد من الدراسات إلى بعض المنظمات لتشغيل الآبار وضخ المياه، دون نتيجة حتى الآن، فقامت وحدة المياه ببيع الماء للصهاريج بأسعار أقل من أسعار الآبار الخاصة.

«محمد كلاوي» من أهالي مدينة الدانا قال لزيتون: لم يتوقف الضخ لأغلب القطاعات حين كانت منظمة السوريين للإعمار تدعم مشروع المياه، لكن ما أن توقف الدعم حتى توقف الضخ، وتوجه الأهالي لشراء المياه عن طريق الصهاريج، والذي يصل سعره الصهريج الواحد إلى ٢٣٠٠ ليرة سورية، في حين لا يتجاوز سعر الصهريج من وحدة المياه ١٨٠٠ ليرة سورية».

وربط «زكريا العك» من أهالي المدينة، دفع الجباية بعملية الضخ مؤكداً أنه لن يقوم بدفع فواتير المياه ما لم يكن هناك ضخ، فلا يمكن أن يدفع ثمن ماء لم يستهلكه أو أن يدفع للصهاريج والوحدة في آن واحد، مشيراً لاستعداده للدفع في حال قامت وحدة المياه بالضخ ٣ مرات في الشهر، ما يراه كافياً لكافة الأهالي.

في حين اعتبر «محمد عكّاش» أن قلة المياه تشكل عبئاً على نسبة ٨٠٪ من الأهالي في المدينة، ويرى أن ثلاث ضخات في الشهر الواحد لمدة ٤ ساعات في وقت تتوافر فيه كهرباء الأمبيرات في المنازل تكفي بشرط أن تكون هناك جهات مشرفة وأمينة على عملية الضخ.

بينما يؤكد «محمود نوح» من أهالي الدانا، أن المياه لم تصله حتى عندما كانت الوحدة تقوم بعملية الضخ، وذلك بسبب انسداد الأنابيب في معظم المنطقة الجنوبية من المدينة، والتي لم يتم استبدالها، ولا يوجد خزان ماء تابع لوحدة المياه بالقرب منها.

ويرى «أحمد شمة» أن ٢٠٠٠ ليرة سورية جباية من كل منزل في المدينة تكفي لضخ ثلاث مرات في الشهر وهي تكفي للأهالي، شرط ألا تقل عن الاربع ساعات في كل مرة.

وتلافياً لمشكلة وصول المياه إلى كافة الأحياء والمنازل أو عدم وصولها، وتجنباً لمشكلة الالتزام بدفع الجباية أو عدمه، وغيرها من المشاكل التي تواجه الأهالي ووحدة المياه في الدانا، ارتأى مدير الوحدة أن يكون الحل الأمثل للمشكلة بتزويد وحدة المياه في مدينة الدانا بعدة صهاريج، وبأن يتم النقل عن طريق الصهاريج وبسعر منخفض، وبذلك تعم الفائدة على المواطنين وتصل المياه إلى كل منزل حسب حاجته وبنفس تكلفة الجباية، وفي الوقت ذاته تحصل وحدة المياه على التكاليف التشغيلية اللازمة، وذلك في حل شبه نهائي، ولأول مرة يقترح فيها مسؤول في وحدة مياه الحل خارج إطار عملية الضخ.

شرطة الدانا.. قلة في العناصر وارتفاع هائل في عدد السكان

ومن تنظيم الضبوط اللازمة لأمانة السجل المدني، إلى تنظيم المرور والبسطات التجارية في الأسواق والأماكن المكتظة، وحفظ الأمن في المناسبات والأعياد، ومراقبة المواد الغذائية ومصادرة ما انتهت صلاحيته، إلى تفكيك العبوات وتفتيش السيارات المشبوهة، وحتى مؤازرة عناصر الدفاع المدني والمجلس المحلي، إضافة إلى حملات التوعية للتخلص من المخالفات والسلاح، هي بعض مما يقوم به مركز شرطة مدينة الدانا في الريف الشمالي بإدلب.

رئيس مركز شرطة الدانا الحرة المقدم "أحمد الجرو" قال لزيتون: "يقوم المركز بمهامه الأساسية من خلال كادر يضم ٦٨ عنصراً، بالإضافة لشرطة المرور".

وأضاف «الجرو»: «المشاكل التي عانينا منها في الشهر الماضي هي مشاكل العبوات الناسفة والتفجيرات التي حدثت في نهاية شهر رمضان، كما قامت قيادة شرطة إدلب الحرة وبدعم من منظمة «أمان وعدالة مجتمعية» وبالتعاون مع المجلس المحلي بمدينة الدانا والدفاع المدني، بتزفيت شارع ٢٢ بأكمله، وبناء منصف وزراعة الأشجار في المدينة».

وتابع «الجرو»: « قام جهاز الشرطة في مدينة الدانا بإزالة الأرصفة المخالفة، وأصدرت القوة المركزية وبالتعاون مع الشرطة الحرة قرار بحجز الدراجات النارية التي يقوم سائقوها بقيادتها برعونة وسرعة زائدة، وتمكنت الشرطة الحرة من فرض الأمن بنسبة ٥٠٪، أما عدد الضبوط فقد بلغ ٢٤ ضبطا خلال فترة العيد».

لا يقتصر دور مركز الشرطة في الدانا على ضبط الأمن وحماية الممتلكات العامة والخاصة، والتدخل بشكل مباشر في المشاكل، والتواجد في مكان الحادث أو الإشكال كما يوضح "الجرو"، بل يضطلع بدور رئيسي في كونه حلقة وصل بين المواطن والمحكمة، إذ تتولى الشرطة الحرة كتابة الضبوط، وتحويلها إلى المحكمة عن طريق رئيس المخفر.

عقد كهرباء جديد في بنش ورضى من كافة الأطراف

ورشة إصلاح في مدينة بنش - زيتون

أسعد الأسعد

في الرابع من تموز الجاري أعلن قسم كهرباء مدينة بنش، عن تغذية منازل المدينة بالكهرباء في أوقات مختلفة عن مواعيد تشغيل المولدات الخاصة.
وكان التوتر النظامي وصل للمدينة في الثاني من الشهر ذاته، بعد الاتفاق بين هيئة إدارة الخدمات، وإدارة خدمات إدلب على إصلاح الأبراج التي تم تفجيرها، وإعادة التيار لمختلف مناطق الشمال السوري.

وخلال فترة الانقطاع توقفت أعمال قسم كهرباء بنش، بسبب الحاجة إلى التيار في الصيانة، بحسب مديره «عبد السلام الأسعد» الذي قال لزيتون: «قمنا بتزويد شبكات المولدات الخاصة في المدينة بالتيار النظامي بعد عودته، إضافة لإصلاح أعطال عدة، منها علب توتر مولدتين في الحي الشرقي، وصيانة عطل في الخط الرئيسي الواصل بين مدينة بنش ومدينة إدلب وغيرها، وحالياً لا نواجه أية مشاكل باستثناء الأعطال، التي اعتمدنا خطة لتلافي تراكمها، بحيث نتوجه مباشرة لإصلاح أي عطل بشكل فوري».

عقد جديد سيخفض سعر الأمبير

وقع قسم كهرباء بنش في الثامن والعشرين من أيار الماضي، اتفاقية عمل مشترك مع مديرية كهرباء إدلب، مدتها شهر وهي قابلة للتجديد، تهدف إلى تأمين التغذية الكهربائية للراغبين بالاشتراك، وإيصالها عبر شبكة التوتر المنخفض.
وأوضح الأسعد أنه لم يتم تمديد العقد حتى الآن، ولكن في الأيام القادمة هناك اتفاق جديد سيتم بموجبه تخفيض سعر الأمبير من ٢٥٠٠ ليرة سورية إلى ٢٠٠٠ ليرة، وإعفاء عائلات الشهداء والمعتقلين من دفع المستحقات.

وأكد الأسعد على أن الجباية في الاتفاق الجديد ستتوزع على الشكل التالي ٧٠ ٪ لشركة الكهرباء في إدلب، و ٢٥٪ لصاحب الشبكة التي يمر من خلالها التيار للمستفيدين، و ٥٪ للمجلس المحلي في مدينة بنش، أما بالنسبة للأعطال فسوف يتكفل قسم كهرباء بنش بإصلاح أي عطل يحصل ما بين مركز الكهرباء والمولدة، بينما تبقى مهمة إصلاح الأعطال التي تحصل ما بين المولدة والمستفيد على عاتق صاحب الشبكة.

واعتبر «أحمد العموري» صاحب إحدى المولدات في مدينة بنش أن نسبة ٢٥٪ التي سيحصل عليها أصحاب المولدات مرضية، كونه سيعفى من مصاريف المحروقات والصيانة خارج الشبكة، لأنها من اختصاص قسم الكهرباء، وأكد «العموري» أنه يتفقد الشبكة الخاصة بمولدته بشكل مستمر، ويعمل على إصلاح الأعطال بأقصى وقت ممكن، إن وجدت.

أما بالنسبة لساعات التشغيل وتوقيتها فقد بيّن مدير قسم الكهرباء أن مدة التشغيل الحالية تتراوح ما بين ٦- ٨ ساعات يومياً، وتبدأ من الساعة الخامسة عصراً حتى الساعة الثانية عشر ليلاً، وأحياناً حتى الواحدة صباحاً، بحسب كمية التيار الممنوحة من المحطة. وبخصوص المنشآت الخدمية أكد «الأسعد» أن تغذيتها تتم بالمجان، ومن بينها الفرن والمشفى ووحدة المياه، التي تعتمد على الضخ تزامناً مع انتهاء تغذية المنازل، أي ما يعادل ١٨ ساعة من الضخ يومياً.

دور المجلس المحلي ورأي الأهالي

أفاد رئيس مجلس بنش المحلي «مصطفى حج قدور» لزيتون بأنه لا علاقة لقسم الكهرباء مع المجلس، نظراً لتبعية القسم لمؤسسة الكهرباء في إدلب، وأن المجلس لم يقدم أي مساعدة لقسم الكهرباء.
ويرى قدور بأن القسم استطاع القيام بعمله بشكل كامل، على الرغم من ضعف إمكانياته ومعداته، سواء من حيث النقص في الكادر أو من حيث المخزون البسيط من الكابلات والمحولات الموجودة منذ زمن طويل لدى القسم.

أما بالنسبة للأهالي فقد عبر معظمهم عن رضاه عن عمل قسم كهرباء بنش، مع وجود اختلاف في رضاهم عن توقيت التشغيل.
«وسيم الأسعد» من أهالي بنش قال لزيتون: «قام قسم الكهرباء بعمل جيد في الفترة الماضية، ولاسيما فيما يتعلق بإصلاح الأبراج وإيصال التيار للأهالي، وحتى توقيت التشغيل ممتاز لأنه يتناسب مع عودتي من العمل».

بينما يرى «جميل السيد» من أهالي المدينة أن عمل قسم كهرباء بنش مقبولاً نوعاً ما، وخصوصاً في ملاحقة الأعطال، غير أن المشكلة تكمن في توقيت التشغيل، ويقترح أن تكون فترة التشغيل من الساعة ١٢ ظهراً إلى الساعة ٦ مساءاً، ليتمكن من تشغيل المراوح و الثلاجات، لاسيما مع الجو الحار الذي تشهده المنطقة حالياً.

في حين اعتبر «أحمد الرسلان» من أهالي الحي الجنوبي في المدينة، أن القسم يقوم بواجباته بشكل مقبول، إلا أن الحي الجنوبي الذي يقطن فيه، يعاني من ضعف التيار، مما أدى لتعطل بعض الأدوات الكهربائية في منزله، ولذلك قام باستبداله بالتيار المولد عبر الطاقة الشمسية مستغنياً بشكل كامل عن الخط النظامي.

مياه بنش.. مشاريع تنتظر الرد واقتراحات صعبة التنفيذ

صهاريج مياه بنش - زيتون

كانت وحدة المياه في مدينة بنش قد ربطت في وقت سابق وضع المياه بتوافر التيار الكهربائي، والذي يحسّن من وضع المياه بشكل كبير في حال تواجده والعكس صحيح، فتسوء الخدمة في غياب الكهرباء لأسباب أهمها الكلفة التشغيلية الكبيرة والغير متوافرة، وضعف مولدات المحطات، إذ أن المولدة الرئيسية في المدينة خارج الخدمة، ومولدة محطة الحامدي لا تستطيع تشغيل أكثر من بئرين بدلٍ من ثلاث، ومولدة «محطة الحصون» تشغل بئراً واحداً بدلاً من اثنين.

مدير وحدة المياه في مدينة بنش «محمد سلات» قال لزيتون: «وضع المياه في الوقت الحالي سيء جداً، فمنذ ٦ حزيران الماضي وحتى الآن لم يتم ضخ أي ضخة، وذلك بسبب اعتمادنا الأساسي على خط الكهرباء الإنساني الذي تم قطعه عن المناطق المحررة من قبل الفصائل العسكرية في منطقة عطشان، علماً أن شبكات المياه وخزانات المياه وكافة المعدات التي تمتلكها وحدة مياه بنش باستثناء مولدات الضخ بحالة جيدة وجاهزة للعمل».

مشاريع تنتظر الرد

أكد «سلات» أن محاولات الوحدة في تقديم مشاريع لتمويل استبدال كل من مولدة الحي الشرقي بعد خروجها عن الخدمة، واستبدال المولدة في محطة الحامدي بسبب ضعفها وعدم قدرتها على تشغيل كل الآبار الموجودة في المحطة، ما تزال بانتظار الردود من الجهات المانحة.

وقال «سلات»: «بعد اجتماع مع مسؤولين في منظمة «باه» قبيل منتصف الشهر الفائت، تم تقديم مشروع يتضمن استبدال مجموعة توليد المحطة الشرقية (والتي تعتبر أكبر محطة في المدينة)، بمولدة باستطاعة ٥٠٠ KVA، ومولدة الحامدي بمولدة ٤٠٠ KVA.

ونقل المولدة الحالية فيها إلى محطة الحصون، بغية تشغيل كافة محطات المدينة على أكمل وجه، وتحقيق قوة وقدرة ضخ كبيرة، وحصلت الوحدة على وعد من المنظمة باستبدال المولدات بعد انقضاء عطلة عيد الفطر، ولكن حتى الآن لم تقم بأي خطوة».

وأضاف «سلات»: «الآن بعد الاتفاق بين الفصائل على إصلاح خط الكهرباء الإنساني، سيتم تزويد المحطات بالكهرباء وستبدأ عملية الضخ على الفور، وتعتمد عملية الضخ على حجز المياه في الخزانات الكبيرة الموجودة في المحطات، ومن ثم ضخها إلى المنازل، ويتم تقسيم ساعات الضخ على أحياء المدينة، وعند توفر الكهرباء يمكن تغطية ٨٠٪ من المدينة، وبتقليل ساعات الضخ يمكن إيصال المياه إلى كافة أحياء مدينة بنش خلال وقت قصير».

الجباية.. واقتراح صعب التنفيذ

على الرغم من المحاولات المتعددة لتحصيل الجباية، كتكليف شخص من الأهالي في كل حي بجمع مبلغ ٥٠٠ ليرة سورية من كل منزل فيه، أو ربط الجباية بالسلل الإغاثية، فقد فشلت وحدة مياه بنش ومجلسها المحلي بعملية الجباية نتيجةً لعدم تعاون الأهالي بالدرجة الأولى، وعدم توزيع السلل بشكل دوري، وقلة نسبة المستفيدين منها، واقترح بعض الأهالي على الوحدة أن تقوم تفعيل العدادات كونها الحل الأمثل لضبط كمية المياه وتحصيل مبلغ الجباية، ولكن للأسف فضعف إمكانيات الوحدة والتكلفة التي تتطلبها العملية تحول دون تفعيلها، وفقاً لمدير وحدة المياه.
وكان لأهالي مدينة بنش رأيهم بعملية الجباية، فمنهم من أكد استعداده للدفع في حال تم الضخ، ومنهم من رفض نتيجة لأسباب معينة.

«أحمد خورشيد» من أهالي مدينة بنش قال لزيتون: «أحتاج لملء خزان المنزل الذي سعته ألف ليتر كل ثلاثة أيام، بسعر ٥٠٠ ليرة سورية، وفي حال تم الضخ من قبل وحدة المياه لن أتردد في دفع الجباية أبداً، لأن ما أدفعه ثمن مياه للصهاريج يساوي أضعاف مبلغ الجباية».

كذلك الحال بالنسبة إلى «عبد الحميد الأسعد» الذي قال لزيتون: «أسكن مع أخي في مبنى واحد يحوي خزان أرضي يتسع لنحو ٥ صهاريج، أشترك مع أخي بدفع ثمن المياه اللازمة لملئه، ويأخذ كل منّا حاجته منها، وفي حال قامت الوحدة بضخ المياه سألتزم بدفع الجباية، شرط أن يكون الضخ منتظماً، ومتواصلاً سواء أكان عن طريق الكهرباء الإنسانية أو عن طريق المولدات».

بينما أكد «أحمد حامدي» من أهالي المدينة أنه لا يدفع ولن يدفع رسم الجباية نظراً لامتلاكه بئر في أرضه الزراعية، واعتماده عليه واستغنائه عن مياه الوحدة بشكل كامل، بالإضافة إلى أن الوحدة تضخ المياه عن طريق الكهرباء الإنسانية المجانية، فلماذا يتوجب عليه الدفع؟، على حد تعبيره.

في حين أوضح «محمد صطيفي» أنه لن يدفع رسم الجباية حتى في حال تم الضخ، لأن منزله في الطابق الرابع ولن تصله المياه بكافة الأحوال، وسيبقى اعتماده على الصهاريج.

نقل المياه بواسطة الصهاريج - زيتون

بئر عثمان بن عفان.. وثبات في الأسعار

مدير مشروع بئر عثمان بن عفان الخيري «بسام الأسعد» قال لزيتون: «سعر الصهريج لم يتغير في مشروع بئر عثمان بن عفان لأن المشروع خيري وليس ربحي، ويتم فيه تحديد سعر الصهريج حسب أجور استخراج المياه وسعر المحروقات التي يتم استهلاكها لاستخراج المياه، ويُعد تفاوت سعر المحروقات وأجور الصيانة من أكبر المعيقات والمؤثرات».

وأوضح «الأسعد» أن طريقة توزيع المياه من البئر تتم عن طريق بيع الماء للصهاريج بالترتيب وفق دور محدد، بسعر 500 ليرة سورية للصهريج العادي، ويتم بيعه للأهالي بسعر 1500 ليرة.

«علي الباشا» صاحب صهريج مياه من أهالي بنش قال لزيتون: «قبل بدء المشروع كنا ندفع ثمن الصهريج 2000 ليرة سورية للآبار الخاصة، ونبيعه للأهالي بسعر 3000- 3500 ليرة حسب الطابق، والآن نشتري الصهريج بسعر قليل ونبيعه بسعر 1500 ليرة و 2000 ليرة سورية للطوابق العليا».

وشكر «أيهم عبد الجواد» من أهالي مدينة بنش جمعية سابق بالخيرات على هذا المشروع، الذي يرى أنه وفر الكثير من المال على الأهالي في المدينة.

ورأى «أغيد السيد علي» أن البئر ساهم بحل جزء من مشكلة المياه، إلا أنه لم يستطع حل مشكلة ازدحام الصهاريج، التي تحصل بسبب كثرة الصهاريج نظراً لانخفاض سعر التعبئة من البئر مقارنةً مع غيره من الآبار، كما لم تتمكن من تنظيم دور الصهاريج بشكل كامل، بحسب رأيه.

عدم وجود جهاز شرطة سبب لمعاناة أهالي بنش

لم يطرأ أي تغيير على وضع الكتيبة الأمنية في مدينة بنش، حيث لا تزال المشاكل المادية، وعدم توفر وسائل النقل والمستلزمات التي تحتاجها الكتيبة للقيام بعملها، من أكثر المشاكل التي تؤثر على أداء الكتيبة الأمنية في المدينة.

قائد الكتيبة الأمنية في مدينة بنش «أحمد نور باجان» قال لزيتون: «لا تزال المشكلة المادية أكبر مشكلة تواجه الكتيبة، ولم يتم التوصل لحل لها حتى الآن، وذلك نظراً لامتناع أي جهة أو منظمة عن دعم الكتيبة كونها مسلحة، ومن المعروف أن المنظمات لا تدعم أي تكتل مسلح».

وأضاف «باجان»: «يتم تأمين مرتبات العناصر ومصاريف الكتيبة الأمنية مما تقدمه حركة أحرار الشام الإسلامية لها من عائدات معبر باب الهوى، إلى جانب دعم إغاثي بسيط ومتقطع يرد لأفراد الكتيبة بين فترة وأخرى».

قامت بها الكتيبة الأمنية في شهر رمضان، بتأمين كافة الطرقات المؤدية إلى سوق المدينة عبر إقامة الحواجز وتوزيع العناصر عليها لمنع دخول السيارات إلى السوق لاسيما في أوقات الذروة، كما قامت بتأمين المساجد في أوقات صلاة التراويح، لحماية المصلين من أي خطر قد يتهددهم كالعبوات الناسفة والمفخخات، بالإضافة إلى قيامها بتسيير دوريات ليلية يومياً من الساعة ١٢ وحتى الصباح، وذلك في محاولة منها للحد من السرقات، بحسب «باجان»، والذي اعتبر أعمال الكتيبة دليلاً على جدارتها.

ويرى «محمد العموري» أن أداء الكتيبة تطور بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة، سواء في المصادرات أو في حماية الأسواق والتجمعات.

بينما رأى «أيمن مزنوق» من أهالي بنش أن هناك بعض التقصير في عمل الكتيبة من ناحية إلقاء القبض على اللصوص الذين ارتكبوا سرقات منذ فترة غير بعيدة، متأملاً القبض عليهم في أقرب وقت.

في حين قال الناشط «لورانس الأسعد» من أهالي بنش لزيتون: «إن أداء الكتيبة الامنية دون الوسط، وذلك لعدة أسباب، منها تبعية عناصرها على المحكمة الشرعية بشكل مباشر، حيث لا تعمل الكتيبة ولا تتدخل في أي أمر إلا بعد طلب المحكمة منها التدخل فيه، في وقت يجب أن يتواجد فيه مخفر شرطة يمارس عمله في ضبط الأمن».

وأضاف «الأسعد»: «نشاط الكتيبة ضعيف ويقتصر على تنظيم السير أحياناً، وذلك فقط في المناسبات والأعياد وفي شهر رمضان، وقد عانى أهالي بنش والمجلس المحلي فيها من عدم وجود جهاز شرطة ومخفر يتم الاعتماد عليه من قبل الأهالي في تنظيم حياتهم، والسبب يعود إلى رفض الهيئة والمحكمة لوجود مثل هذا الجهاز».

واقترح «الأسعد» أن يتم الفصل بين اختصاص المؤسسات على الأرض، وأن يكون هناك جهاز للشرطة مهمته تسيير الدوريات الليلة ونشر المحارس وتنظيم السير بشكل دائم كبقية أجهزة الشرطة في المدن المجاورة كسراقب والدانا، فيما تهتم المحكمة بالقضاء.

الكهرباء النظامية تغذي مدينة كفرنبل بـ 6 ساعات يوميا

تنفس أهالي مدينة كفرنبل الصعداء بعد عودة مراوحهم إلى العمل، نتيجة إصلاح خط الكهرباء النظامي، تزامنا مع انتهاء موجة الحر التي شهدتها المدينة ومعظم المناطق المحررة بشكل عام.

كهرباء كان الأهالي بحاجة ماسة إليها في شهر رمضان، وخلال موجة الحر، إلا أنهم لم يحصلوا عليها، نتيجة خلاف بين فصيلي أحرار الشام وهيئة تحرير الشام على إدارة قطاع الكهرباء.

محمد أبو الجود

ورشات الصيانة في كفرنبل - زيتون

«مصطفى القدح» من أبناء مدينة كفرنبل قال لزيتون: «تم حرماننا من الكهرباء طيلة شهر رمضان، بسبب النزاع بين الطرفين الذي يدعي كل منهما حرصه على المواطن، وبعد الاتفاق وحل الإشكال عادت الكهرباء إلى المنازل، إلا أن عودتها الآن لم تصنع فارقاً كبيراً أو بهجةً بقدومها، بسبب ضعفها وبالتالي عدم إمكانية تشغيل الثلاجات، كما أنها جاءت في فترة غير مناسبة بعد تأمين أغلب الأهالي بديلاً عنها، تمثل بألواح الطاقة الشمسية، والمولدات الخاصة، وفي النهاية أعتقد أن المواطن هو الخاسر الأكبر من هذه الخلافات».

مبادرات سابقة لإصلاح خط التوتر

قبيل عودة التيار الكهربائي في ٦ تموز الحالي، ونتيجة لاستمرار عطل الخط الإنساني، كان لابد من تدخل المؤسسات الخدمية، عمل المجلس المحلي على إعداد مبادرة لإصلاح وصيانة خط التوتر الـ (٦٦ kva).

رئيس المجلس المحلي في مدينة كفرنبل «أحمد الحسني» قال لزيتون: «قام المجلس بطرح مبادرته المتمثلة بإصلاح الأعطال بالتعاون مع المكتب الخدمي التابع لجيش إدلب الحر، شرط أن تكون إدارة ملف الكهرباء موكلة إلى المجالس المحلية في المناطق المحررة، وأن يكون دور الفصائل هو حماية خطوط التوتر، على كلّ من مجلس محافظة إدلب، والإدارة المدنية للخدمات، اللذين أوضحا أن التأخر في الإصلاح يرجع للصراع القائم حينها وليس لقلة المعدات أو الخبرات».

مكتب مستقبلي للإشراف على المولدات الخاصة

وصف رئيس المكتب الخدمي في المجلس المحلي لمدينة كفرنبل «محمد العبدو» في حديثه لزيتون، الوضع الحالي للكهرباء بالممتاز، بعد اتفاق جميع الأطراف على آلية للعمل المشترك، مؤكداً تغذية منازل المدينة لفترة تصل إلى ٦ ساعات بشكل يومي، وفي أوقات متفاوتة.

وتابع «العبدو»: «نعمل على إعداد برنامج ثابت لأوقات التغذية بالاشتراك مع إدارة الخدمات، شرط وجود الكهرباء على مدار الساعة، وسيتم تقسيمها إلى فترتين متساويتين بين الأهالي والمشاريع الخدمية، أي ١٢ ساعة لكل منهما».

وأوضح «العبدو» أن هناك مشروعاً مستقبلياً لتأمين بناء مستقل خاص بوحدة الكهرباء، سيحتضن الورشة المشتركة بين المجلس المحلي وإدارة الخدمات، والتي تشكلت من عمال الصيانة التابعين لوحدة كهرباء كفرنبل سابقا، حيث سيتم الإشراف عليها بالتوازي بين الطرفين، بالإضافة لمكتب لمندوب إدارة الخدمات وموظفي الوحدة، تكون مهمته الإشراف على عمل المولدات الخاصة ومراقبتها.

وحدة الكهرباء تعود للعمل

توقف عمل وحدة كهرباء كفرنبل بشكل تام بعد انقطاع التيار النظامي إذ كانت مهمتها ملاحقة الأعطال في الشبكة وإصلاحها إن وجدت، وهاهي اليوم تعود لعملها، من خلال صيانة الأعطال على خطوط التوتر المتوسطة الهوائية منها والأرضية، وفقاً لمديرها «عبد الله الجلل» الذي أضاف: «حالياً تُغذى منازل المدينة من الساعة ١١ صباحاً وحتى الساعة ٥ مساءاً، بينما تُغذى المنشآت الخدمية بشكل أكبر، وخاصة مشروع المياه، بهدف إيصال المياه إلى الأهالي بشكل مستمر، وتبدأ التغذية في المنشآت الخدمية من الساعة ١١ مساءاً وحتى الساعة ٥ عصراً».

وبيّن «الجلل» أنه سيتم تغذية بعض أحياء كفرنبل التي لا تحتوي على مولدات بالتيار النظامي، عن طريق وضع علب للتوزيع وقواطع للمشاركين، إضافةً لبدء تغذية قرية «جدار» بالتيار الكهربائي بشكل مباشر لعدم وجود مولدة فيها، وتزويد «رأس المعصرة» بمحولة باستطاعة ١٠٠ kva كبديل للمحول السابق الذي تعرض للقصف، وسيتم العمل على تمديد شبكة الأمبيرات في رأس المعصرة اعتباراً من يوم الأربعاء١٢ تموز ريثما يتم إصلاح أعطال التوتر، وذلك كون القريتان تتبعان لمدينة كفرنبل إدارياً وتقعان بالقرب منها.

وجدد «الجلل» شكواه من بُعد بعض المولدات الخاصة عن مركز التحويل، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف التيار، وخاصة مولدة الحي الغربي بكفرنبل، والتي تعاني من خلل فيها، مؤكداً أنه سيتم حل هذا الخلل قريباً.

رأي الأهالي

«محمود الدامور» أحد أهالي كفرنبل قال لزيتون: «وضع الكهرباء داخل المدينة ممتاز، أما أطرافها تعاني من ضعف كبير بقوة تشغيلية تتراوح ما بين ١٢٠-١٣٥ فولت، وهي غير قادرة على تشغيل الثلاجة أو الغسالة، لذلك يتوجب تخديم تلك المناطق بعدد إضافي من المولدات وتقوية خطوط الشبكة فيها».

ورأى «محمد الزعطوط» من أهالي مدينة كفرنبل أن عودة الكهرباء للمدينة خلص الأهالي من أعباء عدة، وأهمها الاستغناء عن شراء «قوالب الثلج»، التي وصل سعر القالب الواحد منها إلى أكثر من ١٢٠٠ ليرة سورية في بعض الأوقات.

فيما اعتبر «محمد عبد الوهاب» عودة الكهرباء أفضل حدث خدمي خلال الأشهر الستة الماضية، في المناطق المحررة، مرجعاً ذلك لقدرته على تشغيل مروحته ليلاً ونهاراً، بسبب تغذيتهم بفترات مقبولة تصل إلى ٧ ساعات يومياً، في حين لم تكن ساعات التشغيل سابقاً تتجاوز الساعتين ونصف.

: «تم حرماننا من الكهرباء طيلة شهر رمضان، بسبب النزاع بين الطرفين الذي يدعي كل منهما حرصه على المواطن، وبعد الاتفاق وحل الإشكال عادت الكهرباء إلى المنازل، إلا أن عودتها الآن لم تصنع فارقاً كبيراً أو بهجةً بقدومها، بسبب ضعفها وبالتالي عدم إمكانية تشغيل الثلاجات، كما أنها جاءت في فترة غير مناسبة بعد تأمين أغلب الأهالي بديلاً عنها، تمثل بألواح الطاقة الشمسية، والمولدات الخاصة، وفي النهاية أعتقد أن المواطن هو الخاسر الأكبر من هذه الخلافات».

تضافر الجهود شرط استمرار ضخ المياه عقب وصول الكهرباء

بعد أن توقفت منظمة الإغاثة الإنسانية، نهاية العام ٢٠١٦، عن دعم مشروع المياه في مدينة كفرنبل، اعتمدت الوحدة بشكل رئيسي في عملية الضخ على خط الكهرباء الإنساني، الذي كان يعمل من الساعة ١١ ليلاً وحتى ١٢ ظهراً، وهو ما يكفي لثلاث ضخات يومياً، ونتيجة لتعطل الخط الإنساني في نهاية حزيران الماضي، بسبب عطل في أحد الأبراج في قرية عطشان بريف حماة، لجأت الوحدة في عملية الضخ إلى تشغيل مولدات الديزل على الفائض المتبقي من الدعم السابق.

مدير وحدة المياه «محمد خيرو العرعور» قال لزيتون: «أجبرنا على الالتزام بآلية عمل محددة في بداية هذا الشهر، فقد تم الضخ مرتين يومياً بدلاً من ثلاث ضخات كما في السابق، وذلك بسبب كمية المحروقات المتبقية والتي بلغت ٦ آلاف ليتر من المازوت، أي ما يكفي للضخ لمدة ٦ أيام فقط، إذ تحتاج الضخة الواحدة إلى ٤٥٥ ليتراً، والضختان إلى ٩١٠ ليتر مازوت، وهو ما يعادل ٢٣٥ ألف ليرة سورية في اليوم أي ٧,١ مليون ليرة سورية في الشهر الواحد».

وتابع العرعور: «بعد أن تم إصلاح خط التوتر في بداية تموز الجاري، تم تغذيتنا بالكهرباء من الساعة ١٢ ليلاً وحتى الساعة الـ ٩ صباحاً، وقد تم الضخ ثلاث ضخات، معتمدين في الثالثة على مولدات الديزل، وهناك اتفاق بيننا وبين المؤسسة العامة للكهرباء بتزويدنا بالتيار الكهربائي لمدة شهرٍ مجانا، من الساعة ١٢ ليلاً وحتى الـ ١٢ ظهراً، علما أننا كنا ندفع سابقاً مبلغ ٥٠٠ ألف ليرة سورية شهرياً».

ودفع تعطل الخط الإنساني، وحدة مياه كفرنبل لاستهلاك مخزون الديزل الاحتياطي لديها، والاعتماد على الجباية التي وصفها «العرعور» بالضعيفة، لافتاً للمعاناة التي واجهتها الوحدة جراء النقص الكبير في الإيرادات المالية، والناتج عن تهرب معظم الأهالي من دفع رسم الجباية البالغ ٨٠٠ ليرة سورية، والذي تم تحديده بعد دراسة وعلى أساس التشغيل على خط الكهرباء الإنساني والمازوت سوية.

الجباية.. العدو الأكبر للأهالي

يحاول المجلس المحلي في مدينة كفرنبل إيجاد آلية قانونية ملزمة، تجبر جميع المواطنين على دفع رسم الجباية، وذلك من خلال التعاون مع المحكمة الشرعية في مدينة كفرنبل، من أجل استمرار ضخ المياه، وعدم توقفه. وعن ذلك مدير المكتب الأمني في المجلس المحلي «عبد الرحمن البيوش» قال لزيتون:

«في حال استمر وضع الجباية الحالي على ما هو عليه، ستكون النتيجة انقطاع المياه، وإذ لم يتم جباية مبلغ ٨ ملايين ليرة سورية شهريا والتي لم يُجبَ منها سوى ٩٠٠ ألف ليرة سورية في هذا الشهر».

وأوضح البيوش أنه قد تم تقديم قوائم بأسماء مرتكبي التجاوزات على خطوط الشبكات، والذين يرفضون دفع رسم الاشتراك إلى المحكمة الشرعية، إلا أنه لم يحصل حتى الآن أي تغيير، من مخالفات أو إلزام بدفع الرسم، ويعود ذلك لكثرة أعداد المخالفين من جهة، وضعف إمكانيات وقلة عدد الكادر العامل بالمحكمة، من جهة أخرى.

أما «فريد الخضر» من أهالي مدينة كفرنبل اعتبر أن وضع المياه في المدينة جيد جداً، مبيّناً أنه منذ أربعة أشهر لم يحتاج إلى شراء صهريج ماء واحد لمنزله.

من جهته قام المجلس المحلي بإجراءات إسعافية لاستمرار عملية الضخ، حيث ساعد بتغطية العجز المالي المترتب على الوحدة في شهر حزيران الفائت والمقدر بـ ١١٣ ألف ليرة سورية، كما قام المجلس في بداية تموز الجاري، بتقديم دراسة إلى منظمة «سيريا ريلايف» من أجل دعم عملية الضخ، بالإضافة إلى دراسات سابقة لم يتلقَ الرد عليها بعد، كما أطلق حملات توعية عامة بالاشتراك مع منظمة «درب»، تهدف لتوعية الأهالي للحقوق والواجبات المترتبة عليهم، وخاصة في موضوع المياه، وفقا لرئيس المجلس المحلي.

مشروع مياه كفرنبل - زيتون

ويرى حسان العبودي» من أهالي مدينة كفرنبل أن المسؤولية تقع على عاتقِ المؤسسات والأهالي معاً، وأن الجهود يجب أن تتضافر، بحيث تقوم الوحدة بتوزيع المياه على جميع الأهالي بالتساوي، وإصلاح الأعطال في الخطوط من أجل أن تأتي المياه بنفس القوة للجميع، وبالمقابل هناك واجب على الأهالي بدفع رسم الاشتراك وعدم التجاوز على الخطوط، مؤكداً على وجوب استمرار عملية الضخ بالرغم من ضعف استفادة الأهالي منها.

كفرنبل.. تزايد جرائم القتل والاختطاف وغياب للشرطة الحرة

يرى بعض أهالي مدينة كفرنبل أن المدينة تشهد حالة من الانفلات الأمني وصلت إلى حالة من التدهور لم يعد فيها المواطن يجرؤ على التنقل ليلاً ولا نهاراً، نتيجة لكثرة عمليات الخطف والقتل والسرقة.

وأرجع «بهاء السويد» أحد الأهالي السبب في تدهور الوضع الأمني إلى تعدد الجهات القائمة عليه، كأحرار الشام وجيش إدلب الحر وهيئة تحرير الشام، والصراع القائم فيما بينها.

جريمة القتل التي حدثت بتاريخ ١١/حزيران الماضي، بحق «شحود التعتاع» أحد أبناء مدينة كفرنبل والتي وقعت على طريق «حاس-أرمنايا» بريف إدلب الجنوبي، على يد كل من «أسعد العثمان» و«خالد الحسن» من أهالي بلدة الزيارة في سهل الغاب ويقطنان في بلدة حيش، كانت الحادثة التي أعادت الحديث إلى سوء الوضع الأمني لدى أهالي المدينة، لاسيما أنها حدثت في وضح النهار.

المحقق في محكمة كفرنبل الشرعية «بسام زوادة» شرح عملية التحقيق والكشف عن المجرمين قائلا: «بعد إعلامنا بجريمة قتل المغدور شحود التعتاع تم فتح تحقيق في المحكمة، استطعنا من خلاله معرفة اسم مشتري سيارة المغدور، وأن المجرمين يقطنون في بلدة حيش، وبعد التعرف على مكان إقامتهم، تم وضع خطة لإلقاء القبض عليهم، قامت على إثرها سرية «غوغل» التابعة لهيئة تحرير الشام، بإلقاء القبض على أحد المجرمين، وتم القبض على المجرم الثاني أثناء محاولته الهرب عبر الحدود التركية».

ونوه «الزوادة» إلى أن الجهة التي تستكمل التحقيق حالياً مع المجرمين هي فرع «العقاب» التابع لهيئة تحرير الشام، وأنه لم يبقى للمحكمة أي دور في التحقيق.

وتركت جريمة قتل التعتاع تأثيرها على أهالي مدينة كفرنبل إلى حدّ جعل البعض منهم يخشى التوقف لتقديم المساعدة لمن يطلبها، كما هو الحال عند «يوسف الدندوش».

وللجيش الحر دور

يلعب جيش إدلب الحر عبر لواء «شهداء الكهف» التابع له والعامل في مدينة كفرنبل دوراً إضافيا في ضبط أمن المدينة.

قائد لواء الكهف «أبو عبد الله» قال لزيتون: «لواء شهداء الكهف هو لواء مقاتل بالدرجة الأولى، ولكن عند الضرورة يتدخل عناصر اللواء فوراً، لضبط الأمن، وخاصة أن عناصر اللواء معظمهم من أبناء كفرنبل».

وبرز دور اللواء بشكل فعال في فض المشاجرة الأخيرة بين أهالي مدينة حماة ومدينة كفرنبل، والتي حصلت في أواخر شهر رمضان، حيث تدخل اللواء فوراً وساعد بشكل كبير في حلها.

دعوات لعودة الشرطة الحرة إلى المدينة

يرى معظم أهالي مدينة كفرنبل أن لا عودة للأمن والأمان إلا بعودة الشرطة الحرة لمزاولة عملها في المدينة، بعد أن قامت هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة حينها)، باقتحام مقرها بتاريخ ٨ تموز عام ٢٠١٥ واعتقال بعض العناصر وطرد آخرين إلى مراكز متفرقة.

رئيس المجلس المحلي في مدينة كفرنبل «أحمد الحسني» لزيتون: «لا بد من عودة جهاز الشرطة الحرة للعمل، وأن تقوم كافة الفصائل العسكرية العاملة بالمدينة بمد يد العون له، كما هو الحال في باقي المدن الأخرى، فعناصر الشرطة الحرة يتمتعون بالخبرة والكفاءة العالية، وهم غير محسوبين على أي فصيل، لذلك يكون تعاملِ الأهالي معهم أكثر يسراً وسهولة، وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على تحسن الواقع الأمني».

وكشف الحسني عن وجود جهود حثيثة يبذلها المجلس المحلي من أجل عودة الشرطة الحرة، واتصالات مع جميع الجهات المعنية بهدف خلق ظروف مناسبة تساعد في عودتهم.

«أحمد الرحال» من أبناء مدينة كفرنبل قال لزيتون: «وصلنا لمرحلة سيئة نتيجة التدهور الأمني في المدينة، وبدأنا نشعر أننا في غابة، ما دفع الأهالي للميل لأخذ حقوقهم بأيديهم، دون الرجوع إلى أي جهة، وخاصة أن المخافر أو الأمنيات المنتشرة في المناطق المحررة غير قادرة على حماية مقراتها»، مطالباً الجهات الأمنية في كفرنبل بتكثيف دورياتها في المدينة وأطرافها، أملاً في التخفيف من حدة الفوضى في المدينة.

جلسة نقاش مع الأهالي في إدلب يعقدها مجلس المدينة

عقد مجلس مدينة إدلب، أمس الأربعاء، جلسةً مسائية في صالة الحمراء بالمدينة، وذلك بهدف مناقشة سير عمل المجلس والمشاكل التي تواجه المدينة والمجلس مع أهالي المدينة وكافة الفعاليات المدنية والثورية، أملاً في طرح أفكار ومشاريع جديدة تخدم المدينة وأهلها، ومحاولة للتوصل إلى حلول لتلك المشكلات بالتعاون مع الأهالي.

وحضر الجلسة عدداً من أهالي مدينة إدلب ومدراء المؤسسات الخدمية والمكاتب التنفيذية، بالإضافة إلى أعضاء مجلس مدينة إدلب، وتم خلال الجلسة طرح بعض المشاكل، وأهمها صعوبة انتقال صلاحيات المديريات الخدمية من إدارة جيش الفتح إلى إدارة المجلس.

كما تناولت الجلسة الصعوبات التي تواجه قطاعات الكهرباء والمياه والأفران والنظافة وغيرها، والمشاريع التي قدمها المجلس ضمن هذه المجالات، إضافةً لطرح بعض الحلول لها، والمشاريع المستقبلية التي سيتم العمل عليها في وقتٍ قريب.

رئيس مكتب المياه والكهرباء "عامر كشكش" قال لزيتون: "يعتبر هذا اللقاء من ضمن اللقاءات الدورية المتكررة مع الأهالي، ونهدف من خلالها لإطلاع المواطنين على الصعوبات والمشاكل التي يعاني منها مجلس المدينة، وأيضاً لنستمع لمشاكلهم ونحاول حلها إن أمكن، لا سيما وأن إدلب أصبحت تضم مواطنين من مختلف المناطق السورية نظراً لعمليات التهجير التي حصلت في الفترة الماضية".

بدوره استعرض مسؤول المنظمات في مجلس المدينة "أيمن رجب" خلال الجلسة، أهم المشاريع التي نُفذت وستنفذ ومن ضمنها توقيع مشروع لدعم النظافة، تم خلاله تعيين ١٦٠ عاملاً، وإصلاح آليات النظافة بشكل كامل، إضافةً لتوقيع مذكرة تفاهم لدعم رش المبيدات الحشرية لمدة ثلاثة أشهر، وسيتم البدء به خلال الأسبوع القادم، وهو يتضمن مرحلتين، الأولى رش الشوارع عن طريق السيارات بشكل يومي، فيما تعتمد الثانية على الرش داخل البيوت السكنية يدوياً.

"رائد علوان" من أهالي مدينة إدلب أوضح لزيتون أنه لبّى دعوة مجلس المدينة لحضور الجلسة بغية المساهمة في حل المشاكل التي يعاني منها أهالي المدينة، والذي يرى أن مشكلة الكهرباء تتصدرها، وحمّل علوان مجلس المدينة المسؤولية عن توقيع قرار تسعير الأمبير بـ ٢٥٠٠ ليرة سورية، معتبراً أن القرار جائر بحق الأهالي.

مقتل القائد لا يؤثر على العمل المؤسساتي. الشرطة الحرة مستمرة في المعرة

لم تتوقف الخدمات المختلفة التي يقدمها مركز الشرطة الحرة في معرة النعمان، رغم مقتل قائدها العميد «تيسير السماحي» الذي قتل في الهجوم الذي شنته هيئة تحرير الشام مساء الخميس 8 حزيران الماضي على المدينة.

رئيس مخفر المعرة النقيب «يوسف علوان» قال لزيتون: «ليس من اختصاص الشرطة الحرة التدخل في الاشتباكات الواقعة بين الفصائل، ما نقوم به في المخفر ينحصر بتنظيم الضبط اللازم وتحويله للمحكمة المختصة الموجودة في معرة النعمان والتي تتبع لمحاكم الهيئة الإسلامية».

ونظراً لما يتمتع به جهاز الشرطة الحرة من هيكلية واضحة وعمل مؤسساتي يحكمه القانون، أتاح له استمرار العمل اليومي دون أي تلكؤ، حيث تم تعيين الرائد «أحمد عبد المجيد» رئيساً جديداً لمركز شرطة معرة النعمان.

ويرى «علوان» أن إحصائيات عدد الضبوط المنظمة في مخفر معرة النعمان والتي وصلت إلى ٧٨ في شهر حزيران الماضي ما بين سرقات ومشاجرات، تعكس مدى فاعلية جهاز الشرطة الحرة في المدينة، وهو ما يوافق عليه «نضال العوض» أحد الأهالي مؤكداً أن التواجد السريع والحضور القوي لجهاز الشرطة في حوادث المدينة، أكسبها ثقة واحتراما عند الأهالي، موضحاً أن نجاح الشرطة يعود للألفة الموجودة بين أهالي المعرة وتعاونهم مع عناصر الجهاز.

وسجلت الحوادث المرورية انخفاضاً في الشهر الماضي، حيث لم يسجل سوى عشرة ضبوط لمخالفات مرورية، وذلك نتيجة لتكثيف أعداد الدوريات على مدار ٢٤ ساعة في المدينة، بحسب رئيس قسم المرور في مركز المعرة النقيب «يوسف عبد العزيز».

رئيس مركز شرطة معرة النعمان الرائد «أحمد عبد المجيد» قال لزيتون: «تابع مركز شرطة معرة النعمان أعماله اليومية المعتادة رغم الضغط الكبير الذي تعرضت له المدينة المعروفة بسوقها الكبير في شهر رمضان، وما رافقه من ازدياد في عدد المتسوقين، وتمكن عناصر الشرطة عبر تسييرهم للدوريات وملاحقتهم للصوص والمجرمين، من ضبط الأمن في المدينة».

صراع الفصائل يطال الشرطة

تبقى الخلافات الفصائلية التي تولد مداهمات على مستوى الفصائل والفرق مؤرقاً وحيداً لعمل الشرطة الحرة، كما حصل مؤخراً بمقتل قائدها تيسير السماحي (٥٢ عاماً) القيادي البارز في «جيش إدلب الحر» وقائد «الشرطة الحرة» في مدينة معرة النعمان، الخميس ٨ حزيران، على أيدي عناصر هيئة تحرير الشام.

والذي قال فيه «شريف قيطاز» أحد مؤسسي الشرطة الحرة في معرة النعمان: «كان إدارياً مهماً خلف غيابه فراغاً كبيراً في المدينة، وخسرته الشرطة الحرة التي ساهم في تأسيس بنيتها الحالية».

والعقيد تيسير السماحي ضابط سابق في قوات حرس الحدود، أعلن انشقاقه عن قوات الأسد على مواقع التواصل الاجتماعي في شباط من العام ٢٠١٣ مع شقيقه العقيد علي الذي قتلته الهيئة في وقت سابق أيضاً.

كهرباء المعرة تنتظر التنسيق مع أصحاب المولدات

ساهم عطل الخط الإنساني والخلاف الحاصل بين هيئة تحرير الشام وحركة أحرار الشام، وتبادل الاتهامات من قبل الطرفين، بتوقف خطة تغذية منازل مدينة معرة النعمان بالتيار النظامي.

وكانت ورش الصيانة قامت بإعادة تأهيل محطة تحويل بسيدا، بداية حزيران الفائت، واستجرار الكهرباء من محطة تحويل "الشريعة – حماة"، بهدف تغذية كافة المولدات الخاصة في المدينة بالتيار النظامي، علماً أن المنشآت الخدمية كانت مزودة بالخط الإنساني قبل الأزمة.

وبعد عودة محطة بسيدا للعمل، تم تغذية وحدة الكهرباء في معرة النعمان بقوة ٢٠ KV، وهي كافية لتشغيل مراكز التحويل في المدينة.

رئيس المجلس المحلي في مدينة معرة النعمان «بلال ذكرة» قال لزيتون: «توقفت الخطة بعد عطل الخط الإنساني، والتي كان من المقرر أن يتم خلالها أيضاً إيصال الكهرباء الإنسانية إلى المشافي ومشروع المياه والمنشآت الخدمية، عبر محورين إضافيين، واحد من بلدة «الزعلانة» التي يتم تغذيتها من محطة سنجار شرقاً، والثاني من بلدة كفروما التي يتم تغذيتها من محطة البارة غرباً».

ومع عودة الكهرباء في الثاني من تموز الحالي، أكد «الذكرة» على بدء العمل على توصيل التيار إلى المنازل عبر شبكات المولدات الخاصة، استكمالا للخطة السابقة، وتغذية مولدتين حالياً (بتوتر منخفض ٢٢٠ فولت، نظراً لكميته المحدودة)، من أصل ٦٠ مولدة موجودة في المدينة، سيتم العمل على تغذيتها قريباً، وبعدها سيتم توقيع العقود مع أصحاب هذه المولدات.

وفي هذا الصدد قال رئيس وحدة الكهرباء في معرة النعمان «سعيد الضاهر» لزيتون: «حالياً، ليس هناك أي سلطة أو تنسيق للوحدة مع المولدات الخاصة، وبالتالي ليس بإمكاننا فرض أي تسعيرة أو تحديد أوقات التشغيل، لأننا لا نقدم لهم أي نوع من الدعم، لذلك ننتظر توقيع العقود».

وفيما يواصل المختصين تجهيز الشبكة وتأهيلها، يشتكي الأهالي من الوضع السيء لقطاع الكهرباء في المدينة، ويرى «زياد معترماوي» أن مشاريع اشتراك المولدات في بداية انطلاقتها منذ ٣ سنوات، كانت بديلاً جيداً للطاقة الكهربائية المفقودة، ولكنها ومع ارتفاع سعر الأمبير باتت مشكلة أكثر من أن تكون حلاً، فضلاً عن ضعف الفولت الذي يزداد مع البعد عن المولدة».

فيما يؤكد المواطن «أحمد السيد» أن اشتراكه المنزلي من أحد المولدات الخاصة والبالغ ٢ أمبير، بسعر ٤٠٠٠ ليرة سورية، لمدة ست ساعات يومياً، لا يكفي لتشغيل الأدوات الكهربائية في نفس الوقت، وهو ما يضطره لتقسيم فترة التشغيل، لعدم قدرته على زيادة عدد الأمبيرات لارتفاع سعرها، واصفاً وضع الكهرباء بأنه «أقل من السيء».

أما «محمد حاج قدور» قال: «إن ساعات التشغيل للمولدة المشترك فيها تقسم على فترتين، ساعة ظهراً و٥ ساعات مساءاً، مبيّناً أن منزله بحاجة لأربعة أمبيرات، غير أن قدرته المالية تحول دون ذلك، وتفرض عليه الاشتراك بأمبير واحد».

مشروع جديد قد ينهي مأساة مياه المعرة

وجود الكثير من الأعطال في شبكة المياه، والكلفة الكبيرة التي يحتاجها الضخ، وامتناع معظم الأهالي عن دفع الجباية، وتلاعب البعض بصمامات المياه، وضعف خط الكهرباء الإنساني، كانت أبرز المشاكل التي عانى منها قطاع المياه في مدينة معرة النعمان الشهر الماضي.

إلا أن انقطاع الكهرباء بشكل كامل بداية الشهر الحالي زاد من سوء الوضع، وأدى مع الأسباب السابقة إلى انقطاع المياه عن كافة أحياء المدينة، وأعاد الأهالي إلى المعاناة مجدداً، والتي زاد من حدتها ارتفاع درجات الحرارة، مما زاد من الطلب على المياه التي يتم تأمينها حالياً عبر صهاريج خاصة يصل سعرها إلى 3200 ليرة سورية، وسط مخاوف من ارتفاعه إن استمر هذا الانقطاع.

مدير مكتب المياه في المجلس المحلي «قدور الصوفي» قال لزيتون: «توقف ضخ المياه من كافة الآبار عن كامل أحياء مدينة معرة النعمان في العشرين من حزيران الماضي، بسبب انقطاع خط الكهرباء الإنساني ونفاذ الوقود اللازم لتشغيل المولدات، إضافة لعدم تعاون الأهالي مع موظفي الجباية، وإحجامهم عن الدفع».

إلا أن بعض أحياء المدينة شهدت انقطاعا للمياه منذ فترة طويلة، كحي المساكن شمالي المدينة، حيث أكد «أحمد قاموعة» من سكان الحي لزيتون أن ١٥ كانون الأول من العام الفائت، كان آخر ظهور للمياه في شبكة الحي، مبيناً أنه يحتاج لأربعة صهاريج شهرياً.

ولا تقف المشاكل التي تعصف بقطاع المياه عند ضعفها وسوء التوزيع، بل إن عبث بعض الأهالي بالصمامات الرئيسية، دفع المجلس المحلي لتوجيه تحذير شديد اللهجة في ١٥ من الشهر الماضي، عبر بيان طالب فيه بعدم الاقتراب من الصمامات تحت طائلة المسؤولية، لما لذلك من أضرار تؤدي لضياع المياه في الشبكة، وعدم استفادة الحي منها.

أحد سكان الحي الشمالي الغربي «ساهر الضاهر» قال لزيتون: «بعض المزارعين في الأراضي الملاصقة للحي يقومون بري المزروعات من الشبكة الرئيسية، بعد عبثهم بالصمامات، ما يؤدي إلى ضعف المياه، ولذلك يحتاج أغلب السكان لمضخات للحصول عليها، مما يجعل وجود التيار الكهربائي أمراً ضرورياً».

بينما يعتبر جمال الأصفر أن الحي الجنوبي من مدينة معرة النعمان هو الأوفر حظاً من ناحية وجود المياه، منوهاً إلى حصول حيّه على ضختين في الشهر الماضي، لمدة ٧ إلى ٨ ساعات في كل مرة، جاءت ضعيفة ولم تصل للطوابق الأولى.

ويزيد العجز المالي في المجلس المحلي المشكلة سوءا، نتيجة امتناع معظم المشتركين عن دفع رسم المياه الشهري، وفي هذا الصدد أوضح رئيس قسم الجباية في المجلس المحلي «عبد الكريم الحرامي» لزيتون أنه من أصل ٧٢٥٠ مشترك في مدينة معرة النعمان لم يلتزم إلا ٢١٤١ مشتركاً بدفع رسوم الجباية البالغة ١٠٠٠ ليرة سورية، وتحصل وحدة المياه على ٨٠٠ ليرة منها، فيما يكون الباقي وقدره ٢٠٠ ليرة رسماً للنظافة يعود لصندوق المجلس.

من جهته علل «فواز الفيزو» وهو من سكان الحي الشرقي امتناعه عن دفع الجباية بأنه ليس إلا مصروفاً إضافياً، يرى أن يوفره ثمناً لصهريج ماء، فهو أكثر فائدة، على حد تعبيره.

المشاريع التي تم إنجازها مؤخراً والمشاريع الحالية

وعن متابعة المجلس للمشاريع التي كانت قيد الإنجاز في الشهر الفائت، قال رئيس المجلس المحلي «بلال ذكرة» في حديث لزيتون: «تم الانتهاء من حفر بئرين إضافيين بالإضافة للآبار الأربعة الموجودة في محطة عين الزرقا، ولكن المنظمة المسؤولة التي تعمل على تجهيزها طوعياً وبدون توقيع مذكرة تفاهم، لم تنته من التجهيز بعد، إلا أن التواصل معها لا يزال مستمراً من أجل المتابعة».

وأضاف «الذكرة»: «تم الانتهاء من تنفيذ ٨٠٪ من أعمال صيانة الشبكة الداخلية في معرة النعمان، وقد يتم الانتهاء منها في الموعد المحدد، ولكن انقطاع الكهرباء الإنسانية وعدم توفر الوقود اللازم لتشغيل المضخات والذي تسبب بتوقف الضخ في العشرين من الشهر الماضي ولمدة ١٥ يوماً تقريباً، أثر على استكمال الصيانة التي تحتاج لتجريب الشبكة بين الحين والآخر».

وفي السابع من تموز الحالي بدأ المجلس المحلي في مدينة معرة النعمان بالتعاون مع منظمة «بناء»، بمشروع لإصلاح خطوط الكهرباء التي تغذي محطة مياه «بسيدا».

وأفاد «الصوفي» بأن تنفيذ المشروع سيستغرق شهراً، ومن المفترض أن تعمل بعدها المحطة بمعدل ١٥ ساعة وتضخ ٣ آلاف متر مكعب من المياه يومياً، وأن هذا المشروع يأتي بعد وصول الكهرباء النظامية لمحطة تحويل بسيدا الكهربائية، الأمر الذي سيؤدي لزيادة ساعات الضخ، مع تقليص للفترة الزمنية لكل قطاع، وستُحل العديد من المشاكل الأخرى المستعصية.

وكان المجلس المحلي في مدينة معرة النعمان، قد نشر على صفحته الرسمية في موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك، بنود مذكرة تفاهم التي وقعها مع منظمة «بناء» للتنمية، والتي جاء فيها أن المنظمة ستتكفل بنصب الأبراج الكهربائية ومد خطوط الكهرباء إلى المحطة وتركيب المحولات وملحقاتها، فيما يلتزم المجلس بحماية المنشأة وتسهيل عمل فرق الصيانة، وجباية رسوم لقاء المياه من الأهالي، دون أن يذكر قيمة هذه الرسوم.

محاولات لتوسعة خطوط المياه في إدلب بعد وصول التيار الكهربائي

تلخصت خدمة المياه في مدينة إدلب الشهر الفائت، بإعادة تأهيل المولدات وتأمين الصيانة الدائمة لها ولشبكات الضخ، والدعم للآبار التي تم حفرها، بالإضافة إلى دراسة عملية للجباية التي لم يتم فرضها بعد.

خاص زيتون

وكان العاملون في قطاع المياه في مدينة إدلب رأوا كغيرهم من العاملين في قطاعات المياه في بقية مدن المحافظة، بأن توفر الكهرباء بدون انقطاعات كثيرة، أو توفر الديزل هو الحل الأمثل لمشكلة المياه، إلى جانب تفعيل بعض الآبار الداخلية لتغذية الأحياء المحرومة والغير مغطاة من الشبكة العامة.

مدير وحدة مياه إدلب «خالد عبيد» قال لزيتون: «تعتمد مدينة إدلب في مياه الشرب على محطتين أساسيتين هما «سيجر والعرشاني»، والقادرتين على تغطية المدينة في حال توفر الطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيلهما، حيث تصل قدرتهما إلى ٢٨٠٠ متر مكعب/ساعة».

وأضاف «عبيد»: «عانت المدينة مؤخراً من مشكلة انقطاع التيار الكهربائي، وكان لتدخل المنظمات الإنسانية وتوفيرها لمادة الديزل في غياب الكهرباء لتشغيل مولدات الضخ في المحطات دورا ايجابيا في التخفيف من الأزمة، وليس حلها بالكامل، إذ أن كمية الديزل المخصصة لا تكفي سوى لتشغيل ٣٠٪ من طاقة المحطتين الكلية، أي بمقدار ضخ ٨٠٠م٣/ساعة، السبب الذي أدى إلى نقص في كمية المياه، أما الآن فيتم ضخ المياه اعتماداً على التيار الكهربائي لمدة ١٨ ساعة يومياً».

المهندس «وليد الريحاوي» مدير مشروع «مياه إدلب-أريحا» قال لزيتون: «إن كمية المياه الواصلة لمدينة إدلب تتناسب طرداً في الوقت الحالي مع كمية الديزل، وفق معادلة عدد السكان (٢٥ ليتراً لكل مواطن يومياً)، مع عدد ساعات الضخ، وفق مخطط زمني موضوع من قبل منظمة غول الداعمة للمشروع، وبناءً عليه يتم توزيع المياه على أحياء المدينة».

المشاريع الحالية والأعمال التي أنجزتها الوحدة مؤخراً

تم تبديل شبكة المياه الموجودة في منطقة حارة جبارة بشبكة طولها ٥.٨ كم، وتم تشغيلها وتجربتها ووضعها في الخدمة كلياً، كما تم الانتهاء من حفر وتجهيز بئر في منطقة شارع الثلاثين، وبئر في منطقة جامع شعيب، وبناء خزان لكل منهما بسعة ٣٠٠ متر مكعب للأول، و ٢٠٠ متر مكعب للثاني، بحسب مدير وحدة المياه في مدينة إدلب.

وأوضح «عبيد» أن منظمة «ألفا» قد دعمت مشروعاً لإصلاح صهريج الوحدة وتجهيز بئرين لتوصيل المياه للأهالي الذين لا تصلهم مياه الشبكة مجاناً عبره، إلى جانب الصهريج الآخر الذي يعمل على توصيل المياه بأسعار رمزية.

كما تدعم منظمة «ألفا» حالياً مشروعاً لتوسعة شبكة مياه الشرب باتجاه منطقة السكن الشبابي، والذي بدأ في ٦ تموز الجاري ومدته ٢٠ يوماً فقط.

وبحسب «عبيد» فإن وحدة مياه إدلب قد أجرت دراسة تبين من خلالها أن تكلفة تنفيذ عملية الجباية تبلغ ١٦٥ ألف دولار أمريكي، ما يفرض وجود جهة داعمة وموظفين أكفاء.

مسؤول المنظمات في مجلس مدينة إدلب «أيمن رجب» في جلسة نقاش عقدها مجلس مدينة إدلب الأربعاء ١٢ تموز الحالي، قال: «تم الانتهاء من مشروع مع منظمة «هاند آند هاند»، والذي نتج عنه بناء خزاني مياه وصيانة عدة شبكات في المدينة، وتم توقيع مذكرة لضخ المياه للصهاريج لإيصالها إلى المناطق السكنية الغير مستفيدة من شبكة مياه الشرب، وهذا المشروع مدته شهر ونصف، كما تم التواصل مع أكثر من جهة داعمة لاستبدال أربع شبكات ضمن المدينة، ومع منظمة غول من أجل زيادة عدد ساعات الضخ لمياه الشرب المغذية للمدينة».

«أحمد قديد» من سكان حي المتنبي قال لزيتون: «المياه في حي المتنبي جيدة سواء أكانت على الديزل أو الكهرباء، وذلك كون الحي يقع في مدخل الشبكة المغذية للمدينة».

مشروع أمبيرات إدلب.. ضبط وتنظيم بعد استلام مجلس المدينة

في ٢٨ أيار الماضي بدأت وحدة كهرباء إدلب بمشروع لتغذية خطوط المولدات الخاصة بالكهرباء الخدمية، بالتنسيق مع مجلس مدينة إدلب و «جمعية النور» المشرفة على بعض المولدات الخاصة.

مدير وحدة كهرباء إدلب «عمر قاسم» قال لزيتون: «إن خط التوتر الواصل إلى المدينة حالياً دائم ومستمر مادامت التغذية مستمرة من المصدر، أما بالنسبة لسعر الأمبيرات فسينخفض اعتباراً من الشهر القادم إلى ٢٠٠٠ ليرة سورية، وسيكون الحد الأدنى للتشغيل ٦ ساعات يومياً، قابلة للزيادة حسب وضع التوتر».

وأضاف «قاسم»: «تم تسليم مشروع التغذية بالأمبيرات لمجلس مدينة إدلب، وبالنسبة للمؤسسات الخدمية يتم تغذيتها حالياً لمدة ١٢ ساعة تنتهي ببدء فترة تشغيل الأمبيرات للمنازل».

وأوضح «قاسم» أن شبكة الكهرباء العامة في المدينة خارجة عن الخدمة بنسبة ٧٥٪ نتيجة الخراب والقصف وبعض السرقات التي حصلت سابقاً، ولذلك يتم تغذية البيوت عن طريق خطوط وشبكة المولدات نفسها.

وكان مجلس مدينة إدلب قد حدّد في ١ تموز الحالي، ساعات التشغيل في كل منطقة، وبسعر ٢٥٠٠ ليرة سورية لكافة المناطق.

وتحوي مدينة إدلب على ٥٦ مولدة ما بين خاصة وعامة، يملك مجلس المدينة ١٤ مولدة منها، وتغطي نحو ١٠ قطاعات من المدينة أي ما يعادل ٣٠٪ من مساحتها، بحسب مسؤولين في مجلس مدينة إدلب.

المشاريع المنجزة والمستقبلية والصعوبات

خلال شهر حزيران الماضي تم تجهيز خط الوحدة بـ ٣٥ علبة كهرباء، كما تم تجهيز وإصلاح الخطوط المتوسطة الأرضية على كامل شبكة المدينة، وفي بداية الشهر الحالي تم تجهيز ٥٤ مركزاً تجهيزاً كاملاً ووضعها في الخدمة، ويتم العمل حالياً على توصيل الكهرباء لمولدات المسطومة وأريحا، وفقاً لمدير وحدة الكهرباء.

وأضاف «قاسم»: «سيتم العمل قريباً على توصيل الكهرباء إلى ٣ أحياء التي لم يصل إليها مشروع الأمبيرات بعد، وهناك مراكز لم يتم تجهيزها بعد، لكن العمل على تجهيزها قيد الدراسة والتنفيذ، ولكنه يحتاج إلى زمن وتكلفة مادية».

من جانبه قال رئيس مكتب الكهرباء والمياه في مجلس مدينة إدلب «عامر كشكش» في اجتماع مع الأهالي في ١٢ تموز الجاري، كان المجلس قد دعا إليه لطرح مشاكل المدينة على الأهالي ومناقشتها معهم: «استلم مجلس مدينة إدلب مشروع الأمبيرات بالكامل، وهناك ١١ مولدة بحالة سيئة».

وأضاف «كشكش»: «تم تغطية ٤ أحياء بالكهرباء، كما قام المجلس بتجهيز المولدات باستطاعات أكبر لتغطي عدد أكبر من المشتركين ضمن المنطقة الواحدة للمولدة، وأدى تعطل الرافعة لتأخير إنهاء مشكلة مولدة حي المطلق»، مؤكداً أن قطاع الكهرباء لم يتلقَ أي دعم من جهة داخلية أو خارجية، وأن العمل تم بفضل جهود يدوية من عمال الكهرباء .

وقال عضو مجلس مدينة إدلب «محمد عوض» في الاجتماع مع الأهالي: «أهم الصعوبات والمشاكل التي تواجه مجلس مدينة إدلب تمثلت باستلام مشروع المولدات من مديرية الكهرباء، إذ أن أغلب المولدات منتهية صلاحية عملها وذات أعطال كثيرة».

ضبط وتنظيم في ساعات التشغيل والأسعار

أجمع أهالي مدينة إدلب على التنظيم الحالي للكهرباء من حيث عدد ساعات التشغيل وتوقيتها وسعرها، ولكن البعض اشتكى من التأخر في إصلاح الأعطال التي تحصل، والتي بررها أحد المشرفين على مولدات المجلس بأنه يحدث فقط في حال الحاجة إلى استبدال قطع ريثما تتوفر، كما اشتكى بعض الأهالي من مشكلة القواطع الحرارية، والتي أوضح المشرف بأنها حرارية وتتوقف نتيجةً لارتفاع درجات حرارة الجو وتشغيل أجهزة تفوق استطاعة القاطع.

ويرى «يامن علواني « من سكان منطقة جامع الأبرار أن وضع الكهرباء الآن أفضل بكثير من قبل، وأنها ممتازة عندما يكون التوتر قيد التشغيل، ولكنها لا تخلُ من تقطعات في التيار الكهربائي في بعض الأحيان.

أما «صبحي عفارة» صاحب محل تجاري في السوق فقال لزيتون: «إن منطقة البرج لم يشملها مشروع الأمبيرات، والوضع فيها سيء جداً، والكهرباء تأتي ساعة أو ساعتين صباحاً وكذلك الأمر ليلاً».

بينما اشتكى أحد أهالي منطقة مدخل السوق من أن استبدال المولدة المعطلة بمولدة ذات استطاعة أقل علماً أن الأولى لم تكن قادرة على تغذية سوى جزء بسيط من منازل ومحال المنطقة.

وقال أحد أهالي حي الضباط: «الكهرباء النظامية غائبة تماماً عن الحي، أما بالنسبة للمولدات ومشروع تغذية الأمبيرات فهي مقبولة نوعاً ما في ظل عدم توفر الأفضل».

ورأى أحد أهالي حي الجامعة بأن ٣ إلى ٤ ساعات غير كافية مطلقاً في هذا الحر الشديد الذي تشهده المدينة حالياً.

برغم العمليات الأمنية ما يزال الوضع الأمني في إدلب غير مستقر

برغم العمليات الأمنية ما يزال الوضع الأمني في إدلب غير مستقر

في غياب جهاز للشرطة الحرة مهمته إدارة المدينة أمنياً، تبقى القوة الأمنية في المدينة بحواجزها الثمانية المنتشرة على محيط المدينة ومداخلها، هي من يدير مدينة إدلب من الناحية الأمنية.

مسؤول القوة الأمنية بمدينة إدلب «أبو الحارث شنتوت» قال لزيتون: «تعمل القوة الأمنية في مدينة إدلب على حماية الفعاليات والتجمعات، عبر نصب حواجز متنقلة ضمن شوارع المدينة، حيث يتم نصب ٦ حواجز في الصباح و٦ حواجز ليلاً، وهي غير ثابتة تتنقل بين منطقة وأخرى، بالإضافة إلى الحواجز الأساسية الثمانية الثابتة في المدينة، والتي تتمثل مهمتها بالتفتيش والتدقيق عند الدخول والخروج من المدينة والتأكد من السيارات وحمولاتها ومتابعة السيارات المسروقة».

وأضاف «الشنتوت»: «تقوم اللجنة الأمنية بحماية وحراسة أي تجمع مدني أو فعالية خدمية تقام في المدينة، وكان آخرها الاجتماع الذي عقده مجلس مدينة إدلب قبل أيام مع الأهالي في صالة الحمراء، أما بالنسبة للمرور فيوجد نوبتان صباحية ومسائية، يقوم عناصرهما بعملهم على أكمل وجه، كما يعمل حراس السوق على ضبط السوق وتنظيم أموره ضمن نظام وآلية عمل جيدة من الساعة ٩ مساءاً وحتى الساعة ٧ صباحاً».

الوضع الأمني الحالي

أوضح «الشنتوت» أن القوة الأمنية تقوم بتوقيف المشتبه بهم في تنفيذ التفجيرات وزرع العبوات الناسفة التي شهدتها مدينة إدلب في الفترات السابقة، ويشرف على هذه الأعمال مكاتب «المعلومات، والتحري، والمراقبة».

وقال «الشنتوت»: «هناك ضغط كبير على القوى الأمنية في كافة المناطق المحررة، إذ يوجد ثلاثة أعداء لهذه المناطق هم النظام وداعش والمخابرات، يعملون على زعزعة الأمن وإفشال الحياة المدنية والسياسية في المناطق المحررة».

«عمر حربا» من أهالي مدينة إدلب قال لزيتون: «الوضع الأمني في المدينة غير مستقر، ويظهر بأشكال مختلفة من حين إلى آخر، فأحياناً تكون سرقات السيارات وأخرى زرع عبوات ناسفة بكثرة وأحياناً يسود الوضع هدوء مؤقت».

ورأى «قاسم زيداني» من أهالي مدينة إدلب أن وضع المدينة أمنياً مخيف جداً، فمن انتشار للسرقات إلى انتشار لخلايا دواعش، في ظل تغييب الأمن عن بعض الأحياء في المدينة.

بينما قال «وسيم عجان» من أهالي المدينة لزيتون: «القوة الأمنية لا تبذل جهداً كافياً لضبط أمن المدينة، إذ تعيش المدينة في فوضى السرقات والتفخيخ والتفجيرات وتجارة الأسلحة وغيرها، ولذلك تحتاج مدينة إدلب إلى مضاعفة الجهود والعناصر بنحو خمسة أضعاف عما هي عليه الآن».

العيادة النفسية ضرورة لا داع للخجل منها

حوار مع الطبيب النفسي سعيد عز الدين

أجرى الحوار: وسيم درويش

«الألم النفسي بؤس وعذاب، هذا ما يعرفه جيداً أولئك الذين يرهقهم الخوف، والقلق، والشعور بالذنب، والانحرافات في الشخصية والاكتئاب، يبحث الإنسان عن مخرج بكل الطرق المتاحة لكنه لا يستطيع، وليس من السهل أبداً أن يصل إلى سبب هذا العذاب أو أن يشفى منه».

بهذه الكلمات يلخص الطبيب سعيد عز الدين الأمراض النفسية والتي برزت أهميتها في هذه الآونة بشكل أكثر، نتيجة التغيرات والمستجدات الحاصلة على الصعيد المحلي والخارجي، ما أوجد كثرة في الحالات النفسية المتعلقة بالقلق والاكتئاب والخوف وغيرها لدى الكبار والصغار.
زيتون التقت الطبيب «عز الدين» للوقوف عند هذا المجال والاطلاع عليه وكان الحوار التالي:

يقولون أن العيادات النفسية للمجانين فقط ، هل هذا الكلام صحيح؟

ـ هذه النظرة الخاطئة للطب النفسي حرمت الكثير من الناس حقهم في طلب العلاج الصحيح، وتركتهم يصلون إلى حالة يصعب بعدها العودة إلى حياتهم الطبيعية، هذه النظرة السلبية للعلم فتحت الباب أمام الدجالين والمشعوذين ليمارسوا تجارتهم على حساب آلام الناس، باختصار أعتقد أن الكثير من الأسر تجهل أهمية العلاج النفسي.

ماهي العقدة النفسية؟

ـ الخلط واسع في الشارع، وما من مصطلح نفسي أكثر تداولاً من هذا المصطلح، فكل من هب ودب يصف فلاناً بأنه معقد، أو يقول أنا لدي عقدة الخوف أو عقدة الخجل أو أنا معقد من كذا، إن جميع ما يصفونه هو أبعد ما يكون عن وصفه بالعقدة النفسية، فالعقدة لا تظهر بهذا الشكل، كل ما نراه ونصفه بأنه عقدة نفسية هو بالحقيقة «عَرَضَ» من الأعراض لعقدة أو عصاب، فالخجل والخوف وكل ما نسميه عقدة هي أعراض وستموت وتنهار واحدة تلو الأخرى إذا وصلنا لجذر المشكلة، ومن هنا فإن جميع الأعمال التي توصف بأنها علاجات نفسية و تقوم على مهاجمة الأعراض فإنها لاتجدي نفعاً، فسرعان ما ستعود وتظهر من جديد.

لو أردنا التعرف على أكثر شرائح المجتمع التي تتعرض للحالات النفسية وتقومون بإرشادها وتوجيهها، هل هي فئة الشباب أم الكبار، رجال أم نساء؟ وما نصيحتكم لهم بالذات؟

ـ الاختصاصي النفسي لا يميز بين الآخرين مهما كان جنسهم أو عمرهم، لكن بما أن الأطفال لم تكتمل لديهم اللغة والمنطق، فقد يحتاجون لرعاية أكبر وفهم أكثر، ولذلك فمن المهم إدخال بعض وسائل التفريغ النفسي كالرسم واللعب وغيرها لحل بعض المشكلات النفسية لديهم، وهو الشيء الذي يحتاج لأماكن خاصة غير العيادة، لكني لا أمانع أبداً من استقبالهم ومساعدتهم بقدر إمكانيتي وفهمي.

ما مدى العلاقة بين الأمراض العضويةوالأمراض النفسية؟

ـ يعتقد الكثير من الناس أن الأمراض النفسية تظهر على شكل أعراض نفسية فقط، هذا الكلام غير صحيح، فالعلاقة بين الأمراض العضوية والنفسية متشابكة إلى حد كبير، بعض الأمراض العضوية تؤدي بالنتيجة إلى مرض نفسي، وأذكر على سبيل المثال مرض التليف العضلي، فهو مرض يبدأ بتليف عضلة ويؤدي للاكتئاب، كذلك هو الحال في قصور أو فرط نشاط الغدة الدرقية، وبالعكس قد تؤدي بعض الأمراض النفسية إلى أمراض عضوية، وأذكر على سبيل المثال متلازمة القولون المتهيج أو الصداع التوتري أو آلام المعدة والمفاصل والظهر، هناك الكثير من الأمراض النفسية التي تعبر وتفصح عن نفسها بأعراض عضوية، بما يسمى علمياً بالأعراض التحويلية الانشقاقية أو الهستيريا، ونذكر منها الإقياء ذي المنشأ النفسي، وقد تصل إلى أبعد من ذلك بكثير، فقد يحدث عمى أو شلل أو خرس.

دعنا نلخص ما قلناه: الأمراض النفسية تظهر بإحدى ثلاث أشكال:
فإما أن يأتي المريض ويحمل الكثير من الأعراض النفسية فقط دون وجود أعراض جسدية، أو أن يأتي وهو يعاني الكثير من الأمراض العضوية (ألم ظهر، قولون، إقياء... الخ) دون أن يرافقها أعراض نفسية، مما يجعلهم يعتقدون أن السبب هو مرض عضوي.
الحالة الثالثة تجمع الحالتين السابقتين حيث يأتي المريض بأعراض نفسية وجسدية، مثل أن يأتي وهو يعاني من القلق مع خفقان في القلب، لكن دعنا لا نفتح الباب على مصراعيه لنقول إن كل الأمراض سببها نفسي المنشأ، هناك أمراض سببها عضوي ولها الأولوية في الفحص والتشخيص، وعندما نبحث في الأسباب الجسدية ولا نجد السبب، هنا لا بد من البحث في الأسباب النفسية، بالنسبة للاختصاصي الخبير يستطيع التفرقة بين المرض التحويلي الانشقاقي (النفسي) وبين المرض العضوي.

ما الذي يجري خلال الجلسات وما هي طريقة العلاج النفسي؟

- أولاً وقبل كل شيء إن كنت تبحث عن نصيحة معلّبة وجاهزة فهذه العيادة قد تكون فارغة تماماً من هذا الكلام وهذه النصائح، لقد ترسخ مفهوم خاطئ عند الكثير من الناس، يتلخص بأن المتخصص النفسي مهمته أن يستمع لمشكلة معينة، فيشخصها ويدرجها تحت اسم مرض معين، ويعطي مجموعة خطوات سحرية، أفعل هكذا فتنتهي المشكلة! فالسؤال الكبير المطروح هنا:
هل بالفعل أن طالب الاستشارة لا يعرف مسبقاً هذه الخطوات والنصائح العامة؟ فمثلاً عندما يطلب اختصاصي نفسي من شخص لديه مشكلة نفسية أن يصبر ويتوكل على الله ويواظب على صلاته ويقرأ الأذكار ويثق بنفسه ويصبر على البلاء وغيرها من نصائح، هل يا ترى أن الشخص - طالب الاستشارة- لا يعرف هذا الكلام؟ وإذا كان يعرفه فأين الخدمة التي تم تقديمها لهذا الشخص؟

كم جلسة علاجية يحتاجها المريض كي يشعر بالارتياح؟

ـ العلاج النفسي هو عمل عظيم، ونتائجه كبيرة، لكن هذه النتائج لن تظهر بشكل سريع، ومن هنا كان الفرق بينه وبين الأعمال السحرية، فالسحر يعطي مفعوله بنفس الوقت، ويحدث التغيير فوراً، أما التحليل فنتائجه تظهر ببطء، ولكنها مع ذلك تحدث التغيير الذي يعطي المفعول الدائم، كما أن الحصول على نتائج العلاج لا تقتضي الانتظار حتى ينتهي، إذ تتجلى منذ أن تتحرر بعض الطاقات التي تجمدت في عصاب نفسي.

لماذا لا تختصر الجلسات بجلسة واحدة؟

ـ لنفرض أن شجرة انحنت خلال سنين من فعل الرياح، فمن المؤكد أنه ليس بالإمكان تقويم هذه الشجرة دفعة واحدة تحت طائلة كسرها فوراً، أو لنفرض أن كسراً بسيطاً في عضو من الأعضاء في الجسم قد حصل، فهل نستطيع تقويمه في يوم أو يومين؟ أم أنه يحتاج لشهر وأكثر في الجبس؟ هذا الوضع في الجبس يعطي ما يقارب ٨٠٠ ساعة إذا احتسبنا أنه يبقى لأربع وعشرين ساعة في اليوم، فكيف إن كنا نتحدث عن كسر بليغ في الشخصية نشأ واستمر لعدة سنوات؟

هل يستطيع الإنسان أن يعالج نفسه دون الحاجة لاختصاصي نفسي، وهل يمكن التغلب على المرض النفسي كالاكتئاب والخوف و الوسواس بقوة الإرادة؟

ـ مما لا شك فيه أن الإنسان يستطيع أن يدرك بعض الأمور البسيطة في حياته، ويعدلها نحو الأفضل، وهذا ما يسمى بعلم النفس "مبدأ الاستبطان"، أما فيما يتعلق بالأمور العميقة، فهذه الأمور مكبوتة في الأعماق ولا يستطيع رؤيتها بنفسه مهما حاول، فالجراح لا يستطيع أن يجري عملية جراحية على نفسه حتى وإن كان يعرف أين يوجد هذا العضو وكيف ستتم العملية، المسألة تشبه محاولة العين لرؤية نفسها، وبالتأكيد لن تستطيع هذه العين أن ترى نفسها إلا إذا تم استخدام المرآة، هذه المرآة هي المعالج النفسي.

ماذا عن حصول أحد الأقرباء كالأب والأم أو الزوج أو الزوجة على معلومات أو تفاصيل أو أجزاء من كلام المريض أثناء الجلسات؟

- السرية هي أصل العمل، وإما أن يثقوا منذ البداية ويوافقوا على هذا الشرط، وإما فلا مجال للحصول على أي معلومة مهما كانت صغيرة، وأي طلب مثل هذا الطلب سيقابل بالرفض مباشرة، يستطيع الأقارب أن يشاهدوا نتائج العمل النفسي الذي نقوم به في حياة المريض اليومية ويشعرون بالفرق أو التحسن، لكن لن يستطيعوا رؤية العمل النفسي.

وفي النهاية ليس هناك نصيحة أو وصفات جاهزة للعلاج، والسبب عدم وجود شيء سطحي يؤلم الإنسان، إلا أن بعض من تجار الحلول السهلة يسرحون ويمرحون مستفيدين من ضعف الناس وحاجتهم لقشة يتعلقون بها، ومهمة الأخصائي النفسي أن يقود هؤلاء المرضى إلى حالة من النضج العام عبر التقنيات النفسية.

ختاماً فإن الصحة النفسية هي حالة من النضج والعافية يستطيع فيها الإنسان إدراك مكانته الخاصة، والتكيّف مع ضغوط الحياة العادية، والعمل بشكل منتج ومفيد في مجتمعه المحلي بقدر ما يستطيع.

الطبيب سعيد عز الدين

*الطبيب «سعيد فيصل عز الدين» أحد أبناء قرية معرزاف في ريف حماة، حاصل على ماجستير بعلم النفس السريري، دبلوم بعلم الأدوية من جامعة «موناش» الأسترالية، وشهادة بعلم النفس والصحة العقلية من جامعة «ليفربول»، ودبلوم بعلم وظائف الأعضاء والتشريح، باحث وكاتب في المجال النفسي والطبي، معالج نفسي ومؤسس مبادرة خواطر نفسية التي يكتب بها نخبة من الأطباء النفسانيين العرب.

هروبنا من الموت.. كان سبب موتنا

«تحت الحماية المؤقتة» عبارة كتبت ولا زالت تكتب على بطاقات تمنحها الحكومة التركية للنازحين السوريين، بما معناه أن حاملها تحت حماية الحكومة التركية، الذي فشلت على ما يبدو بالتزاماتها أقله بحادثة مقتل أماني وطفيليها..
لم يشفع لها ما تعرضت له من قصف وقهر في قريتها جبالا الواقعة بريف إدلب الجنوبي، ولم تكن تدري أن هروبها إلى الأراضي التركية سيكون كالمستجير من الرمضاء بالنار، لم تكن تدري أم خالد أن ولدها ذو الأحد عشر شهرا، والذي أبصر الحياة غريبا بلا وطن، وجنينها الذي لم يكمل شهره التاسع، لن يروا وطنهم ولن يحتضنهم إلا في ترابه موتى.

من تشييع المغدورة أماني وطفليها في تركيا

خاص زيتون

خلف الرحمون ٢٤ عاما وزوجته أماني الرحمون ٢٠ عاما الذين هاجروا في الشهر الرابع من عام ٢٠١٥ بعد زواجهما بشهر واحد، في قرية جبالا، إلى تركيا اختاروا بلدة «قاينرجي» في ولاية «سكاريا» مسكنا لهم ولعائلتهم الصغيرة، بعد أن وجد أبو خالد عملا في مصنع لتعليب لحوم الدجاج، يعتاش منه، ويساعده في تأمين حياة كريمة، حالما ببناء مستقبل جيد لأطفاله.

وكالمعتاد ذهب خلف إلى العمل في السابع من تموز الحالي، لكن يومه كان مختلفا هذه المرة، حيث نشب نقاش بينه وبين زملائه الأتراك الذين يقطنون بجانب منزله، تطور إلى خلاف حاد حول قضية حملة طرد السوريين. وبعد ساعات من الخلاف غادر الأتراك مقر عملهم باكرا على غير عادتهم، لكن لم يتوقع خلف أن يصلا بعداوتهما ووحشيتهما إلى هذا الدرك، لاسيما وأنه كان يعتبرهم أصدقاء مقربين، وحين انتهى عمله وعاد إلى المنزل، فوجئ بغياب زوجته وطفله، ما دفعه لإبلاغ الشرطة التركية التي عثرت على الأم الحامل وطفلها ذو الأحد عشر شهرا بحال لم يتوقعه خلف، جثتين مهشمتي الرأس بالحجارة.

انتشر الخبر كالنار في الهشيم وضجت الصحف والوكالات بخبر مقتل الأم السورية، ليتوجه والدها وشقيقها رامي الرحمون على الفور قاصدين الأراضي التركية، بعد حصولهم على إذن الدخول من قبل الوالي في بادئ الأمر، غير أنهم منعوا فيما بعد بحسب شقيق المغدورة «رامي الرحمون متابعا: «لم تسمح لنا السلطات التركية بالدخول خوفا من حصول اضطرابات أمنية وشعبية نتيجة لتعاطف الأهالي مع قضيتنا، وفقا لإدارة معبر باب الهوى، إضافة لإصرار المسؤولين على إقامة الصلاة على المجني عليها وطفلها في ولاية سكاريا».

جريمة جاءت في حلقة جديدة من مسلسل التوتر بين الأتراك والسوريين، والتي سبقها حملة ممنهجة وموجهة في المدن التركية طالبت بطرد السوريين، لاستخدامها من قبل المعارضة التركية كورقة ضد الحكومة، بحسب بيان وزارة الداخلية عقب تفاقم التصعيد، قبيل الحادثة.

كما أطلقت حملة إعلامية على مواقع التواصل الاجتماعي مناهضة لتواجد السوريين في تركيا، حيث انتشر هاشتاغ «فليرحل السوريين» بشكل كبير، وكان للجريمة وقعا خاصا في الأوساط الشعبية والسياسية، إذ وصف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الحادثة بأنها لا تحتمل، ومرتكبيها ليس لهم قلب أو وجدان، في حين اعتبرت وزيرة شؤون الأسرة والسياسات الاجتماعية التركية «بتول سايان كايا» مرتكبي هذه الجريمة مجردين من الإنسانية، راجية إنزال أشد أنواع العقاب بهم.

وتم في اليوم التاسع من تموز الحالي تشييع المغدورة وطفلها في ولاية سكاريا بحضور رئيس الشؤون الدينية التركية «محمد كورماز» ورئيس المجلس الإسلامي السوري «أسامة الرفاعي» وعدد كبير من أئمة الجوامع التركية وبمشاركة جماهيرية واسعة.

وفي تمام الساعة ٧,٣ مساءا أدخل جثمانها وجثمان طفلها إلى الأراضي السورية، ليستقرا في ثرى الوطن الذي مزقته الحروب والمصالح الفاسدة للدول العظمى، ضمن استقبال شعبي حافل.

ولاقت هذه الجريمة النكراء موجة من الغضب الشعبي في تركيا، وسوريا حيث طالب متظاهرون في كثير من المدن التركية بمعاقبة المجرمين، فضلاً عن دعوات عبر صفحات التواصل الاجتماعي بضرورة إعادة حكم الإعدام للبلاد لينال المجرمين نصيبهم من العدالة.

الطبول والأنياب والميليشيات

تناقلت وكالات الأنباء ووسائل التواصل الاجتماعيّ خبر احتجاز الفنّانة السوريّة «أصالة» في مطار بيروت (رفيق الحريري) والإفراج عنها لاحقاً لتغادر إلى القاهرة، وقالت قناة «سكاي نيوز عربيّة» إنّها علمت من مصادر أمنيّة لبنانيّة أنّ «أصالة» كانت تحمل مخدّرات، وأنّ الكميّة المحمولة ربّما كانت للاستهلاك الشخصيّ.

بشار فستق

هنا ينتهي الخبر، ومهما كانت حقيقة الاتّهام، فإنّ أسئلة مختلفة طُرحت حول الخبر وخلفيّاته، خاصّة وأنّ الفنّانة السوريّة «أصالة» أعلنت منذ بداية الثورة السوريّة عام ٢٠١١ وقوفها إلى جانب الشعب السوريّ ضدّ نظام الدولة الأسديّة، بتصريحات ناصعة الوضوح، وبأدواتها الفنّيّة كمطربة أدّت مجموعة من الأغاني للثورة السوريّة العظيمة منها: (سكتنا كتير) كما صرّحت على أكثر من شاشة تلفزيونيّة بأنّها مع الثوّار السوريّين منذ اليوم الأوّل، وكان أن رفعت علم الثورة في مهرجان «قرطاج» وغنّت هناك «هذي دمشق» للشاعر الكبير «نزار قبّاني»، وفي أكثر من حفل ردّدت «ارحل يا بشّار»، وبيّنت أنّه كان لها الحقّ في الحصول على المعالجة الطبّيّة، وقد ضحّت بتحصيلها الدراسيّ في سبيل الغناء، لكنّها اليوم ومن موقف إنسانيّ محض تقف مع الشعب السوريّ الذي ثار لكرامته وطلب حرّيّته، فأجابه الاسد بأن تغتصب نساؤه ويعذّب ويعتقل، وأنّها ليست أجرأ من بقيّة الفنّانين الرائعين الذين قدّموا أجمل ما لديهم للثورة كالموسيقي «مالك الجندلي» مثلاً الذي استمعت إلى إحدى سمفونيّاته التي لحّنها للثورة وهي تعتبرها أجمل ما سمعت من موسيقى.

بعد كلّ ذلك وأكثر، هل سيترك نظام الدولة الأسديّة وميليشياته هذه الفنّانة التي يجتمع حولها شباب عربيّ في ساحة واسعة فعلاً من الخليج إلى المحيط؟

عقليّات الأنظمة الديكتاتوريّة، لا تقبل أن يعبّر الإنسان الحرّ عن رأي مخالف لها، حتّى ولو كان عبر كلمات أو موسيقى أو تشكيل، فكيف عندما يعتقد الديكتاتور أنّ ذلك الفنّان هو من صنع أجهزته؟

عند تلك المواجهة، يمكن لتلك الأجهزة أن تفعل كلّ شيء، فهي تعتقل الفنّان وتقتله، وإن كان أبعد الناس عن السلاح، ولو دفاعاً عن النفس، وقد تلجأ إلى الإرهاب لتردعه، فتكسر أصابع رسّام الكاريكاتير «علي فرزات» في محاولة لإنهائه بطريقة أبشع من قتله. وقد تعتقل أهله وتعذّبهم إن لم تصل إليه مباشرة، كما فعلت بالموسيقيّ الكبير «مالك جندلي».

وفي مختلف الحالات تبقي كلاب الحراسة الأشرس محيطين بالفنّانين، على شكل نقابة أو وزارة، فيكشّر نقيب الفنّانين عن أنيابه باستمرار مُصدراً قوائم بأسماء الفنّانين المارقين المعاقبين، وتتولّى الطبول الكبيرة الفارغة مهمّة التخويف من أمثال «غوّار» و «ميّادة الحنّاوي» و «رغداء نعناعة» شتم الفنّانين المثقّفين الأحرار.

ويشاركهم في ذلك تماماً، الأفرع الأمنيّة، والميليشيات، ومنها ميليشيات «حزب الله» الذي يحتلّ أجزاءً من الأرض السوريّة، ويقتل من الشعب السوريّ يوميّاً، فما الغرابة في أن يحتجز فنّاناً حرّاً في مطار بيروت الذي استلمه من جيش الاحتلال الأسديّ بعد خروجه من لبنان؟ الوحشيّة هي أقلّ ما يفعلون.

سيكون خرابا.. النواب حين يتنبأ

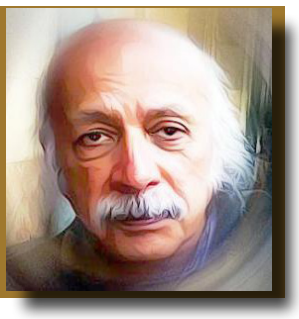

التقيته في مقهى «الهافانا» بدمشق يشرب البابونج، ويخط على دفتر أمامه كلماته المتناهية في الصغر، محاولا إخفائها عن أعين المتلصصين، عادة اكتسبها من تاريخ ملاحقته. بلا حماس وبنظرة تفحص باردة يستقبل الغرباء المحبين، وهو الغريب الذي تغنى بغربته، بترحيب أقرب للطرد، وبيده الهزيلة التي حفر بها نفقا ليهرب من سجنه كما يقول، صافحني مرغماً.

أحمد فرج

مظفر النواب الحاضر أبدا في أدبيات الثورات، المزروع في وجدان المقهورين من شعوب متحفزة للانتفاضات بعد أن أكل عليها الظلم وشرب، لسان حال المغلوبين من أبنائها، محقر الملوك والرؤساء والحكام، ممجد الشهداء، والضائع في سجون الوطن العربي بلا وطن.

وليس غريبا أن تكون أشعاره من أولى الكلمات التي خطت على جدران المدن السورية الثائرة، فالرومانسية الثورية التي عاشها المتظاهرون والنشطاء في السنوات الأولى، لم تجد حروفا تتمثلها أكثر من «مو حزن لكن حزين» و«دم الشهادة ليس يجير»، بعد أن قدم النواب نبوأته عن الخراب القادم كنتيجة حتمية لتاريخ طويل من الظلم والتهميش عاشتها الشعوب لا سيما في سورية.. «سيكون خراباً.. لابد لهذي الأمة من أن تأخذ درساً في التخريب».

في حي الكرخ على الضفاف الغربية لنهر دجلة في بغداد ولد النواب في عام ١٩٣٤ لعائلة ثرية وأدبية عريقة، درس الآداب في جاحدة قصائدهشجعه ما كان يسمعه من شعر كان يلقيه جده عليه، فقرض أولى أبياته ولم يتجاوز العاشرة.
شيوعي يود لو يضم «علي» إلى حزبه، يهاجم الأسد ويقيم في دمشق، أحدٌ من الشفرة طبعه ورقيق ماؤه، يقتله نصف الدفء، بلغت حدة قصائده أن تحولت لسوط يخاف منه كل متبرئ من حزبه، كما يخشاه كل دكتاتور أو حاكم.
لم يقتصر منع السلطات العربية في أغلبها على دخوله أراضيها وسجنه، بل كانت كتبه من أولى الكتب التي منعت، وربما ما تزال حتى الآن.

صاحب الامتياز الحصري بمفردات الشتائم والفحش والبذاءة، المحفوظة عند أغلب الشعوب العربية، التي لم تجد ما تنتقم به من حكامها أكثر من تلك الكلمات.
لم يسلم حاكم عربي من لسانه وتهكمه فمن ديوث الشام وهدهده الى ملوك النفط الى قاضي بغداد الى ملك السفلس الى حسون الثاني، وله في القمم العربية رأي معروف، تكرره الشعوب عند كل قمة.
بقصائده المنتقدة والصارخة في وجه الظلم والديكتاتوريات العربية، قدم النواب الفكرة للثورة بشكل مبكر، ساهم في تشكيل الرفض لدى أجيال، حتى لم تخلو ذاكرة عربي أكان في اليمين أو في اليسار من كلماته، ومن المؤكد أن ما قاله النواب في سبعينيات القرن الماضي، ساهم في موجة ثورات الربيع العربي.
ولفلسطين موقع المحراب في شعر النواب، فالقومي المتحمس لم يتراجع في حدة تمسكه بتحريرها، وللعمليات الفدائية تأليه خالص لديه، ففي قصيدة «خالد أكر» يقول «انزل عليهم فإنك قرآننا» كما في الانتفاضة «ارمي رب الحجر» كما «القدس عروس عروبتكم».
تنقل النواب بين أغلب عواصم البلدان العربية، ليستقر بشكل نسبي ما بين دمشق وبيروت وطرابلس، لاعناً الفنادق وضياع الوطن..»وآه من العمر خلف الفنادق لا يستريح، أرحني قليلاً فإني بدهري جريح».
النواب الذي لم يتزوج وتاه في أزقة المدن بعيداً عن أمه وبيته، بالغ بالحزن حتى وصل حد الغناء فمن «يا صاح أنا خوك» إلى «عيونك زرازير البراري»، إذ يعلو حزنه في شعر العامية بشكل أكبر، حتى يتحول لنواح ليلي، في قصيدة «البراءة» يصل النواب الى ذروة القسوة، كما يصل منتهى الحزن في «الريل وحمد» و«ما بكيتك» لتتلقفها الموسيقى والأغاني العراقية التي لا ينقصها إلا كلماته.
«فؤادي مملوء بالخمر وبالحزن»، لا رقة أشد مما وصل له النواب في وصف الخمر والحزن، فمن خلال زجاج الكأس يرى الثوار المزيفين، والبوارید الصديقة الخائنة، والرسائل التي استغرقت شهوراً حتى وصلت من أمه، والبغي التي تشبهنا حين يزني القهر بنا، والجوع الكافر، و«رخيوت وحوف»، والوطن الممتد من البحر إلى البحر كسجون متلاصقة.
في دمشق ازداد انطواءً وربما انكساراً، فهوي يقيم في قبضة من تهكم عليه، وربما كان له رثاء فيه، حتى انزوى نهائياً في بيته، يعاقر خمرته بلا ندامى، ويحلم بعودته إلى بغداد، ينتظر أجله كما ينتظره كارهوه وربما محبوه، بعدما جف شعره في وقت هم في أوج حاجتهم إليه.
النواب الذي كره الشهرة رفض أن يخلد ذكره في أفلام سينمائية، لم يصدر عنه سوى كتاب عن دار «قنبر» في لندن بعنوان «الأعمال الشعرية الكاملة للشاعر العربي المناضل مظفر النواب»، وكتابان عنه في دمشق هما «مظفر النواب حياته وشعره» لباقر الحكيم و«مظفر النواب شاعر المعارضة والسياسة» لعبد القادر الحسيني وهاني الخير.

يا طير البرق تأخرَ
فأنا أوشك أن أغلق باب العمر ورائي
أوشكُ أن أخلع من وسخ الأيام حذائي
يا للوحشة... اسمع!
فوراء محيطات الرعب المسكونة بالغيلان هنالك
قلعة صمتٍ
في القلعةِ بئرٌ موحشةٌ
كقبور ركّبنَ على بعض
آخر بئرٍ تفضي بالسرِّ إلى سجنِ
السجَن به قفصٌ
تلتف عليه أغاريدٌ ميتةٌ
و يضم بقايا عصفورٍ مات قبيل ثلاث قرونٍ... تلكم روحي
منذ قرونٍ دفنت روحي
يا للوحشةِ اسمع... تلكم روحي و بكائي
.....
سبحانك ربي..
كل الأشياء رضيت.. سوى الذل
وأن يوضع قلبي في قفص في بيت السلطان
وقنعت بكون نصيبي في الدنيا كنصيب الطير
لكن سبحانك.. حتى الطير لها أوطان
وتعود إليها..
وأنا لا زلت أطير
فهذا الوطن الممتد من البحر إلى البحر
سجون متلاصقة
سجان يمسك سجان!

مكانة البيوت العربية القديمة لدى السوريين

ياسمين جاني

ما بين الماضي والحاضر وما بين العراقة والحداثة، لا يخفى على أحد انتشار البيوت العربية بطريقة بنائها الفريدة في كل مدينة من مدن سوريا، تزين أحيائها وتضفي مزيجاً من الجمال والحضارة عليها.
ويعود تاريخ هذه البيوت الى مئات السنين، حرص أهلها على الحفاظ عليها واعتبروها تراثا تاريخيا وحضاريا، إضافة الى قيمتها العائلية والروحية لهم.

يدخل في بناء البيوت العربية القديمة الطين والخشب والحجر، إضافة إلى أسقف قرميدية تكون عادة للطابق الثاني، إذ غالبا ما تتكون من طابقين، يتوسط المنزل باحة كبيرة تسمى «ارض الدار» المفتوحة على السماء، يتوسطها بركة ماء تعطي جمالا خاصا للمنزل تدعى «البحرة»، وتتوزع حولها بقية الغرف، كغرفة الضيوف، والتي عادة ما تكون مفتوحة على أرض الدار، إضافة إلى «الليوان» وهو قاعة مرتفعة السقف محاطة بثلاث جدران مفتوحة على أرض الدار، تكون عادة في الجهة الجنوبية من المنزل وتنفتح من جهة الشمال على الفناء، يستقبل فيها الضيوف في أيام الصيف لبرودتها وزينتها، ترتفع عما حولها من غرف وباحة لتعطي الجالس راحة وأشراف على الباحة والبحرة.

وهناك ما يعرف ببيت «المونة»، وهي غرفة صغيرة تخزن فيها مئونة البيت تكون متطرفة بشكل ما عن باقي الغرف، أما غرف الطابق الثاني فتسمى الغرف العلوية، والتي عادة ما تكون صغيرة «النصية» إضافة إلى غرف النوم وغرف المعيشة.

وتحمل البيوت العربية إحدى طابعين، إما البساطة وعدم التكلف، ويتكون المنزل في هذا الحال من أسقف خشبية طينية وعدد قليل من الغرف وارض دار صغيرة وأثاث منزلي بسيط، يقتصر على الحصائر والبسط ووسائد من القش، وهو ما يدعى بالفرش العربي، وإما أن تحمل البيوت طابع الفخامة والغنى، وتتميز البيوت في هذه الحال بفسحة كبيرة تتوسطها بركة ماء ونوفرة مزينة بأجمل أنواع الرخام ،تزين أسقفها وجدرانها الفسيفساء والزخارف الهندسية الإسلامية، وبعضها يغطيها الخشب الملون والمحفور بمهارة هندسية رائعة، و تزيدها القناطر والفوانيس المشغولة بذوق يدوي رفيع على والمعلقة على الجدران جمالاً وروعة.
ولا يخلو البيت العربي من زينة الطبيعة من عرائش الياسمين، إلى رائحة زهر الليمون، وأنواع الزهور التي تملأ المنزل وتعطيه رونقاً خاصاً لا مثيل له، كما تغطي عريشة الدالية التي تنورها عناقيد العنب حيث يعتني أصحابها بها و يرعونها كاعتنائهم ورعايتهم لأطفالهم، فهي جزء أساسي من حياتهم، فتستفيض جمالاً فوق جمالها، وكأنها قطعة من الجنة على الأرض.

وتتسع الغرف في البيوت العربية الفخمة، لتغدو كالصالات المحلاة بأثاث مشغول من الخشب وبلمسة فنية فاتنة، حتى غدت الدار العربية ملهمة للشعراء الذين تغنوا بجمالها، وجمال كل تفصيل صغير فيها.
ولأن في مظهرها شيئاً من تاريخ الحضارة العربية القديمة، فقد تحول الكثير منها الى معالم سياحية مهمة، وتحول قسم كبير منها إلى مطاعم أو فنادق أو مراكز ثقافية وفنية تاريخية، وأصبحت وجهة سياحية هامة، تستقطب السياح من كافة بقاع العالم.

ولما لها من مكانة روحية واجتماعية مرتبطة بدفء الأسرة وحنان ونعيم المنزل يقول «أبو محمد» الستيني من أهالي جسر الشغور في ريف إدلب، إن بيته العربي أحب إلى قلبه من قصور الأرض، فقد عاش فيه طفولته وريعان شبابه، وتزوج فيه، وربى أطفاله، فالبيت العربي هو بيت العائلة، الذي يضم كل أفرادها سواء أكانوا متزوجين أم عزاب، يتشاركون فيه الحياة بكل تفاصيلها.

دمرت الطائرات بيت أبو محمد وتهدم قسم كبير منه، ولم يعد صالحاً للسكن، وانتقل ليعيش في بيت صغير مغلق، أشبه ما يكون بعلبة الكبريت، بلا روائح الحبق والياسمين، وبلا قهوة الصباح بجانب البحرة، يؤكد الستيني أنه قد دفن تحت ركام منزله، ذكريات عمره ومطارح صباه وأحلام شبابه.

أما عمار الذي يعيش الأن في ألمانيا، والذي نشأ وترعرع في بيت عربي، يقول أن أكثر ما يحن ويشتاق له في بلده هو بيته العربي القديم، وما زالت جلسات أهله في فسحة الدار حلماً يوجعه ، يحن إلى بركة الماء، وإلى خضرة البيت، ويذكر كل الزوايا والأماكن المهملة فيه، ويتمنى لو يعود إلى بيته ليستعيد السلام الذي افتقده منذ خروجه منه.

وهاهو بعد خروجه من داره بثلاثين سنة يقول الشاعر نزار قباني انه يذكر كل تفاصيل الحياة التي عاشها في بيته القديم في دمشق حيث: «أستطيع أن أغمض عيني، وأستعيد، بعد ثلاثين سنة، مجلس أبي في صحن الدار، وأمامه فنجان قهوته، ومنقله، وعلبة تبغه، وجريدته.. وعلى صفحات الجريدة تتساقط كل خمس دقائق زهرة ياسمينة بيضاء، كأنها رسالة حب قادمة من السماء».

إحدى البيوت العربية القديمة في مدينة جسر الشغور - زيتون

أبو عدنان صانع الموسيقى في زمن الحرب

فــي غرفــه المزدحمة، والتي تروي فــي كل تفصيل يزينها، جملة مــن المفردات التي يصعب أن يفهم معناها إلا من لامســت أصابعه أوتار العود، يعمل العازف «ســاهر حج عيسى» أحد المتبقين القلائل من صنّاع الآلات الموسيقية الشرقية بالطرق التقليدية، معتمداً في صناعتها على الجهد اليدوي وبعض الأدوات البسيطة.

ورشة «ساهر حج عيسى» في مدينة معرة مصرين - زيتون

خاص زيتون

في بلدٍ دمرته الحرب، وأصبح تأمين الأكل والشرب فيه هم الناس الوحيد الذي يشغل جلّ وقتهم، كان لابد أن تتعرض مثل هذه الصناعات لانْتِكاساتٍ عدة، ربما تعرضها للانقراض في نهاية المطاف.

ورشة «ساهر حج عيسى» الملقب بأبي عدنان في مدينة معرتمصرين، تعتبر إحدى الورشات الوحيدة التي استمرت في صناعة العود داخل إدلب، رغم الانخفاض الكبير الذي يشهده الطلب على آلات العزف بشكلٍ عام في الوقت الراهن، وترى مدرسة اللغة الموسيقية «نهى الحسني» أن عزوف معظم الأهالي من كبار وصغار عن ممارسة مختلفٍ أنواع الرياضات أو الهوايات التي تندرج تحت مسمى الموسيقى، لأسباب متعدّدة، منها الفقر، الذي يعد من أهم أسباب الإحجام عن العديد من الأمور في ظل الغلاء المنتشر في سنوات الثورة، وأيضاً الغزو الفكري المتمثل في التوجه إلى المعارك للعديد من الأطفال، والنزوحُ الخارجيُ والداخلي، والقصف المكثف الذي تعرضتْ له محافظة إدلب، وما خلفه من مآسٍ لم يخلوا منها أي منزل إنْ صح التعميم، هي الأسباب التي أدت لتدني مستوى الاهتمام بالموسيقى والآلاتِ الموسيقية بنسبة تجاوزت الـ ٦٠٪ عن عهدها السابق.

يستعرض «أبو عدنان» مراحل تطوُّر ورشته باكتساب الخبرة في صناعة العود الشرقي قائلاً: «نشأت وترعرعت في أسرةٍ فنية، لوالد من أهم الفنانين المعروفين في إدلب، وهو خريج دار المعلمين شعبة الموسيقى عام ١٩٦٠، تعلمت العزف على آلة العود منذ نعومة أظافري وكان والدي هو المعلم الوحيد الذي أستمد منه معلوماتي».

يستعيد أبو عدنان بعضاً من ذكرياته ويتابع: «كنت أجد صعوبة كبيرة في تلقي المعلومة في بعض الأحيان ولا زلت أذكر في إحدى المرات عندما حطمت أحد الأعواد التدريبية لأحبس بعدها في الحمّام من قبل والدي لعدة ساعات».

ولم يتوقف أبو عدنان عند هذا الحد فحبه للموسيقى دفعه لاحتراف العزف على آلات عدة منها «الأكورديون»، وآلة القانون التي بدأ بإتقانها في نهاية المرحلة الإعدادية، وفيما بعد تخرج من معهد المراقبين الفنيين في حلب، ليلتحق بأحد المعاهد الموسيقية لدراسة اختصاص آلة القانون، ويضيف أبو عدنان: «بدأت تعليم العزف والتلحين للأطفال في بداية تسعينيات القرن الماضي، وفي عام ٢٠٠٢ تفرّغت بشكل نهائي كمدرّب فرق موسيقيّة لمدارس المحافظة وشكّلت العديد من الفرق المتميّزة».

الشغف بالموسيقى دافع أبو عدنان لتعلم الصناعة

استمر أبو عدنان في نشاطه بتدريب الأطفال على مختلف أنواع الآلات ومن بينها العود، إلا أن حبه للموسيقى وكثرة الأعطال وقلة ورشات الصيانة التي نادرا ما وجدت دفعه لتعلم صناعة العود عام ٢٠٠٠، ويوضح أبو عدنان الصعوبات التي وقفت في طريقه قائلا:

«لم يكن اكتساب المهنة سهلا بالنسبة لي نظرا لعدم وجود ورشات في محافظة إدلب باستثناء ورشة «عبد الغني غفير» من مدينة ادلب التي أغلقت منتصف التسعينيات، وورشة»عبد المعين سجّان» في مدينة معرة النعمان الذي أغلقها منذ سنوات عدة خلال الثورة ولم يكن في تلك الآونة ما يساعدني على التعلم كما هو اليوم، من خلال الإنترنت الذي لا بمكن أن يُخفي سراً لمهنة».

ووصف أبو عدنان أعواده بالمتميّزة والمرغوبة لأرقى المحلات والعازفين، وتابع: «تميّزتْ ورشتي وبرعتْ في إصلاح الأعواد القديمة التراثيّة، التي كانت تأتيني من دمشق وحلب ولبنان بشكل مستمر، إذ يعود تاريخ تصنيع بعضها لبدايات القرن العشرين وبعضها للعام ١٨٧٣».

وأفاد أن من القواعد المتبعة في هذه الصناعة، هو عنصر الجودة والتقنية الحرفية في الصناعة لدى مُمْتَهِن هذه الصنعة، أي الاحترافَ في انتقاء الأخشاب التي يمكن استعمالها في صناعة الأعواد الجيدة حيث تنتقى حسب كل قسم من العود، فبالنسبة للقفص تفضل الأخشاب القابلة للحني والتشكيل، كخشب الجوز والزان والسنديان والليمون والدلب والكينا والقرنفل والأكاجور والغار والحور، ومن الأخشاب النادرة والثمينة، الأبانوس والسيسم والورد والصاج هندي، أما بالنسبة للوجه فيفضل خشب الشوح وبعض أنواع السوّيد، ومن الأخشاب النادرة والثمينة الأرز (السيدر).

تأمين مستلزمات الحرفة سواء المواد الأوّليّة أو حتّى المعدّات ولوازمها أمرُ في غاية الصعوبة كما يوضح أبو عدنان، وذلك على اعتبار أن الذين يعملون في هذه المهنة هم قلة نادرة وحتى المعدات قد يضطر لتصنيعها يدويا لعدم توفر مثيلاتها في الأسواق، وبالتالي يتم استيراد القطع من مناطق النظام أو الدول المجاورة.

وشدد الحج عيسى على ضرورة الحفاظ على هذه المهنة الحرفية لما تمثله من فلكلور شعبي ومخزون تراثي، ونظراً للدور الرئيسي الذي يحتله العود في إنتاج الموسيقى على الرغم من التعدد الكبير في أنواع الآلات الموسيقية الإلكترونية، وأكد على ضرورة السعي لنشر الفكر الثقافي الذي قد يفضي الى إيجاد آليات ملائمة لتدريس هذه المهنة وتوريثها للأجيال القادمة بشكها الصحيح حرصا على عدم انقراضها.